# تطوير المدن و المناطق

## بين الحوكمة المركزية و الإدارة المحلية

## في سياق مخرجات تقرير "تصور مستقبل المدن"

مراجعة لحوكمة تطوير المدن وفق تقرير **تصور مستقبل المدن**

ترجمة و تلخيص و إعادة صياغة:

**المهندس عبدالله بن ابراهيم الرخيص**

عضو مجلس التنمية الدولية في جامعة هارفارد
رئيس مجلس ادارة معهد المدينة Madinah Institute
عضو مجلس ادارة هيئة تطوير منطقة حائل
زميل مجموعة الرؤساء التنفيذيين للمدن CEOs for Cities كليفلاند

https://www.hks.harvard.edu/centers/cid/about-cid/people/GDC

**مكة المكرمة ٨ رجب ١٤٤٥ هـ الموافق ٣٠ يناير ٢٠٢٣ م**

# تطوير المناطق و المدن في المملكة العربية السعودية

## بين الحوكمة المركزية و الادارة المحلية

## تجربة عالمية خلاقة

تمثل رحلة التطوير لمناطقنا و مدننا و محافظاتنا و قُرانا و تجمعاتنا السكانية في المملكة تجربة عالمية ناجحة و فريدة بدأت بتوطين البدو الرحل برؤية ثاقبة من الملك المؤسس طيب الله ثراه، و قد أنجزت هذه الجهود نموذجاً للتمدن الحضري و التطور السريع للمدن و التجمعات السكانية -بفضل الله و عونه- ثم حكمة و حرص القيادة الرشيدة و جهود المنظومات الحكومية و المواطنين، و تميزت السياسات الحكومية و الجهود المبذولة على مدى ناهز الثمانين عاماً بإيلاء راحة و رفاهية المواطن و أمنه و صحته و تعليمه كل اهتمام.

ثم أطل عهد رؤية المملكة ٢٠٣٠ الزاهر الذي اهتم بالمناطق و المدن و استثمر بحكمة و شجاعة الموارد الكبيرة في تطوير المدن القائمة و تنمية البنى الأساسية و الخدمات و تعزيز جودة الحياة و إنشاء مدن المستقبل في نيوم و العلا و البحر الأحمر و طور المشاريع العملاقة التي من المتوقع ان تناهز استثماراتها نحو ترليوني ريال و التي ستوفر بحول الله الفرص الاستثمارية و الوظائف النوعية.

طورت المملكة استراتيجيات تطوير المدن و المناطق، كما طورت استراتيجيات قطاعية للمدن و التحول البلدي، و تعزيز جودة الحياة، و تطوير البنى التحتية و النقل و الخدمات اللوجستية، و تسريع التحول الصحي لتحسين الخدمات الصحية و استدامتها، و تنمية القدرات البشرية و التعليم، و عززت القطاعات الداعمة للمناطق و المدن كالسياحة و الصناعة و الطاقة، و أنشأت المزيد من الصناديق القطاعية التي تبلغ رساميلها مئات المليارات من الريالات، و أنشأت برامج التحول و التطوير و اعتمدت المئات من المبادرات الاستراتيجية التي تصب في تعزيز و تمكين و تطوير المدن و المحافظات و المناطق الحضرية و دعم الادارات المحلية.

## الرياض ... عاصمة المدائن

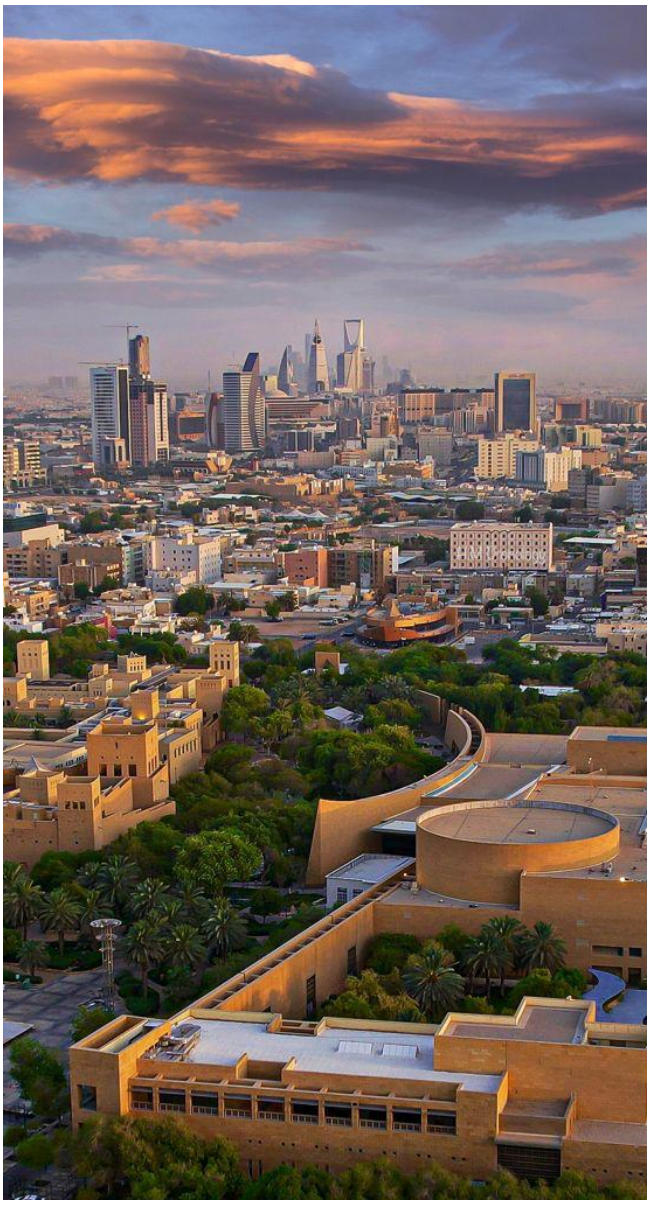

Caption

تمثل تجربة المملكة في تطوير المدن و تجاذب أدوار الحوكمة المركزية على مستوى مركز الحكومة، و أدوار الادارات المحلية و الأمانات على مستوى المناطق و المدن تجربة عالمية فريدة انتجت

على مدى عشرات السنين ما حققته المملكة من قفزات نوعية في سعيها الحثيث لتطوير المناطق و المدن و المحافظات و تعزيز الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمدن و المناطق الحضرية. و قد سعت القيادة الرشيدة الى سن التنظيمات و دمج الوزارات و انشاء الهيئات و المراكز الداعمة لتطوير المدن و تعزيز جودة الحياة الحضرية، و التي كان آخرها قرار مجلس الوزراء بانشاء **مركز دعم هيئات تطوير المدن و المناطق**، وقبل ذلك تأسيس مكاتب ادارة الاستراتيجية في عدة مناطق تضاف الى هيئات تطوير المناطق و المدن التي تقوم بدور قيادي مع أمانات المناطق لتطوير الاستراتيجيات الشمولية للتخطيط العمراني و الحضري و الاقتصادي في المدن و المناطق.

سمو أمير منطقة مكة المكرمة يستمتع لشرح عن مشروع حي حراء الثقافي في مكة المكرمة من الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة و من مطور المشروع رئيس شركة سمايا فواز المحرج

لكن التحديات التنموية و الاقتصادية المرتبطة بالتطوير الحضري في مناطقنا و مدننا تتطلب المزيد من الجهد و التركيز و الاستثمار الانتقائي الحكيم، و الاستمرار في توظيف النماذج الملائمة للتطوير و الحوكمة الحضرية، و المضي قدماً في الجهود الحكومية لتعزيز توجهات التوزيع الملائم للمشروعات و البرامج و الخدمات في جميع المناطق وفق الأولويات التنموية.

... (تعتبر المملكة العربية السعودية واحدة من أكثر الدول نمواً من الناحية العمرانية والحضرية في العالم حيث يعيش ثمانية من كل عشرة أشخاص في المناطق الحضرية وبالتالي فإن التنمية العمرانية والحضرية التي يتم تخطيطها وإدارتها على نحو جيد، يمكن أن تكون بمثابة قوة تحويلية دافعة يمكن الاستفادة منها في التنمية المستدامة والشاملة للمدن في المملكة العربية السعودية. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، أدت التنمية العمرانية والحضرية السريعة، ونمو وتطوير البنية التحتية، والتحول في المجتمع السعودي إلى إحداث تحسن في نوعية وجودة حياة المواطنين السعوديين ومع ذلك، فإن التنمية العمرانية والحضرية في المملكة

**العربية السعودية تواجه العديد من التحديات و كانت تعتمد إلى حد كبير على نموذج رعوي و تمويل غير مستدام، كما إن هناك اختلالات إقليمية بين المناطق، مع وجود بعض المدن، خاصة المدن الكبرى في وضع أفضل للاستفادة من الطبيعة الإيجابية للتنمية العمرانية والحضرية. ولمواجهة هذه التحديات وغيرها من التحديات الحضرية، وافقت الحكومة الرشيدة على تنفيذ برنامج مستقبل المدن السعودية من خلال وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتعاون مع برنامج موئل الأمم المتحدة والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في المدن السعودية من خلال التخطيط والإدارة الفاعلة، بما في ذلك تعزيز ودعم المدن المنتجة اقتصاديًا، وتحسين التشريعات الحضرية والأطر المؤسسية.**

**كما إن هذا البرنامج يتماشى مع رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية وبرنامج التحول البلدي التابع لوزارة الشؤون البلدية والقروية، ويستجيب أيضاً للأجندة العالمية لأعمال التنمية الحضرية والتي إلتزمت معظم دول العالم ومنها المملكة بتنفيذها)**

"العبارة أعلاه بين القوسين نقلاً عن مساعدة أمين عام الامم المتحدة للمدن و رئيسة برنامج الأمم المتحدة للمدن و التجمعات البشرية -موئل-"

صاحب السمو الملكي الامير خالد الفيصل بن عبدالعزيز امير منطقة المكرمة مستشار خادم الحرمين الشريفين في افتتاح حي حراء الثقافي مساء الخميس ٧ رجب ١٤٤٤

و قد عملت وزارة الشؤون البلدية و القروية و الاسكان ضمن برامجها الخلاقة مع منظمة الامم المتحدة للمدن و التجمعات السكانية "موئل" على تطوير مؤشر ازدهار المدن السعودية لسبع عشرة مدينة سعودية و أصدرت تقريرها بعنوان حالة المدن السعودية و تعمل أمانات المناطق و هيئات تطوير المدن و المناطق و مكاتب ادارة الاستراتيجية في المناطق و المنظومات الحكومية المعنية لتسريع تطوير المناطق و المدن لتحقيق اهداف رؤية المملكة لمجتمع مزدهر و اقتصاد حيوي و وطن طموح.

**عبدالله بن ابراهيم بن محمد الرخيص**

مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

الاثنين ٨ رجب ١٤٤٤هـ ٣٠ يناير ٢٠٢٣ م

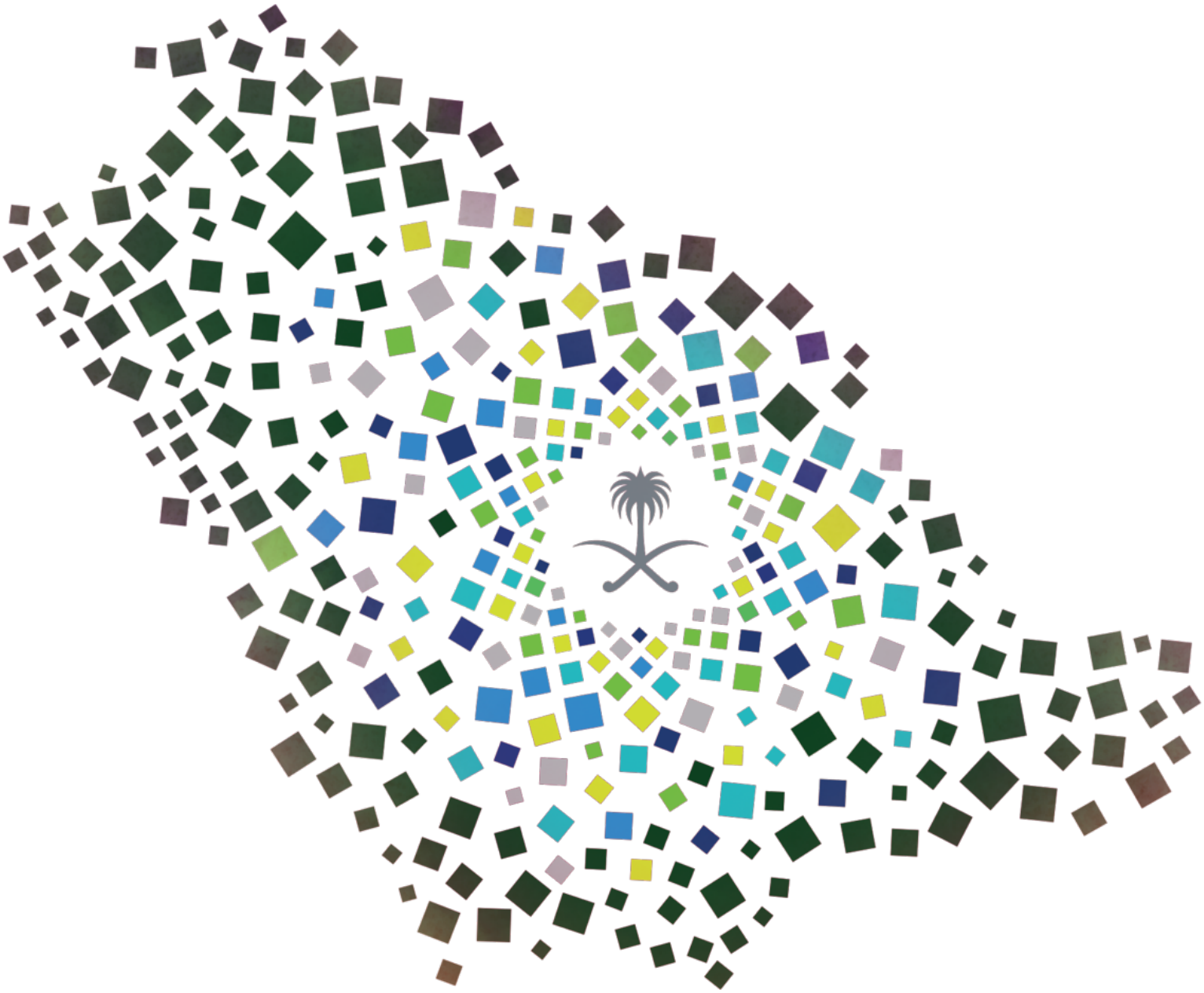

# مقدمة

هذه المراجعة السريعة لتحديات الحوكمة المركزية و الادوار المحلية المتمثلة بإمارات المناطق و هيئات تطوير المدن و المناطق و الأمانات و البلديات تأتي في سياق مراجعة تقرير "**تصور مستقبل المدن**" -الذي اعتمدت على ايجازه في هذه الورقة بشكل كبير-، في وقت تواجه المدن و المناطق الحضرية في العالم بيئات أكثر ديناميكية و مخاطر أشد تقلباً و أعمق أثراً، و على الرغم من أن معظم دول العالم قد رفعت القيود المفروضة على الصحة العامة وإغلاق الحدود بما فيها الصين التي تخلت مؤخراً عن **سياسة "صفر كوفيد" و انفست المدن الصعداء من الضغوط التي سببتها جائحة كورونا** و التي جعلت من الجائحة كارثة مهيمنة و مؤثرة بعمق على الحياة الحضرية، إلا أن الفيروس يستمر في الانتشار بشكل دوري ولا تزال بعض البلدان تطبق تدابير صارمة.

و مما زاد الضغط على المدن و الحياة الحضرية في الآونة الأخيرة، ما شهده العالم من ارتفاع عالمي مفاجئ في التضخم و ارتفاع تكلفة المعيشة بسبب اضطرابات سلسلة التوريد و الأزمة الروسية الاوكرانية، مما يؤثر بشدة على انتعاش الاقتصادات الحضرية و استدامتها. و قد أدت النزاعات المسلحة الجديدة والمستمرة إلى تغيير النظام الجيوسياسي وساهمت في عدم اليقين الاقتصادي العالمي.

تُعد الطبيعة المدمرة لجائحة كورونا بمثابة تذكير صارخ بأن المدن و المناطق الحضرية بحاجة إلى الاستعداد لمستقبل ديناميكي وغير متوقع. لم تكن المدن في جميع أنحاء العالم مستعدة للآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة التي كشفت عن نقاط ضعف طويلة الأمد في البنية الاجتماعية للمدن و التي زادت معاناة سكانها، مما أدى إلى آثار عميقة و غير متناسبة على الفئات الضعيفة والمهمشة.

الدروس الرئيسية المستخلصة من جائحة كورونا هي أن المناطق الحضرية يجب أن تستثمر في الاستعداد و التأهب المتواصل، الأمر الذي يتطلب تطوير المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للاستجابة لمجموعة واسعة من الصدمات، بما في ذلك وجود خطط للطوارئ و دعم للفئات الأكثر ضعفاً.

يثير ما تقدم أسئلة رئيسة و جوهرية حول مستقبل المدن. **ما نوع المدن التي نتصورها ونعيد تصورها في أعقاب جائحة كورونا؟** ما نوع المدن اللازمة لدعم البشرية في عالم يغلب عليه الطابع الحضري؟ **كيف تستعد المدن لعالم متقلب، و نماذج حياة جديدة، و تحديات اقتصادية، و تطور تقني مذهل، و أساليب معيشة متغيرة لم تعدها من قبل؟** يجب أن يكون بناء المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك الحوكمة المناسبة والهياكل المؤسسية في قلب مستقبل المدن.

ولمواجهة هذا التحدي يجب أن يعطي المستقبل الحضري المستدام الأولوية للحد من الفقر وعدم المساواة و يتوجب على الحكومات و الادارات المحلية في المناطق و المدن و المحافظات و القرى تعزيز الاقتصادات الحضرية المنتجة والشاملة التي توفر فرصاً عادلة للجميع، و من ذلك تطوير سياسات حضرية مرنة وإجراءات سريعة تخفف من التحديات التنموية الحضرية وتتكيف معها، وتعزز الطاقة النظيفة و المستدامة، وتحمي النظم البيئية، و تدمج الصحة العامة في قلب التنمية الحضرية بحيث يتم تطوير هذه السياسات و الاجراءات و تيسير حزم الخدمات القائمة على الابتكار من خلال أنظمة الحوكمة والتخطيط الحضري المستجيبة التي يلعب فيها التمويل والابتكار والتكنولوجيا أدواراً شاملة.

## النتائج الرئيسية

المدن موجودة لتبقى اذ تُشير معظم الشواهد الى ان مستقبل البشرية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور المدن و نمائها و ازدهارها و ترشيد ادوارها الاقتصادية و الحضرية. لقد كانت التجربة مرةً و مريعة عندما ترك بعض السكان المدن وراء ظهورهم في الأيام الأولى لجائحة كورونا في استجابة اضطرارية و مؤقتة لن تغير مسار التحضر العالمي بشكل جذري. نحن نشهد عالماً ينمو فيه التحضر(نسبة السكان في المدن الى الارياف) خلال العقود الثلاثة القادمة - من 56 في المائة في عام 2021 إلى 68 في المائة في عام 2050. يُترجم ذلك إلى زيادة قدرها

2.2 مليار من سكان المدن و المناطق الحضرية يعيشون في الغالب في إفريقيا وآسيا، و من المتوقع أن تصبح مناطق العالم الحضرية أكثر جذباً للسكان، على الرغم من أنه من المتوقع كذلك أن تواجه المناطق الأكثر تحضراً والأكثر تقدماً تحديات صعبة، أو أن تشهد انخفاضاً في النمو الحضري. يخبرنا هذا بشكل لا لبس فيه أن المدن موجودة لتبقى بحول الله، وأن الدلائل و المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية تشير الى ان مستقبل البشرية هو مستقبل حضري محصور في المناطق الحضرية الكبيرة و ليس ريفياً على الأرجح ما لم تحدث أحداث جسام تغير الواقع.

**إن مسار مستقبل المدن ليس موحدًا عبر المناطق في العالم ويمكن أن يؤدي إلى مجموعة من السيناريوهات:**

في حين أن الاستجابة للتأثر بجائحة كورونا و الازمات الجيوسياسية و اضطراب سلاسل الامداد و تغير المناخ والمستويات المتزايدة من عدم المساواة هي مخاوف عالمية، فإن القضايا الأخرى تنقسم حسب المنطقة: ففي البلدان المتقدمة تشمل الأولويات الرئيسية لمستقبل المدن أيضًا إدارة التنوع الثقافي و الاجتماعي و الهجرات و التواصل بين الشعوب، وتحسين البنية التحتية القديمة وتحديثها و الاستثمار الانتقائي لتطوير البُني التحتية من خلال البرامج المبتكرة للاستثمار و التمويل و الشراكة مع القطاع الخاص، ومعالجة تقلص المدن وتراجعها، وتلبية احتياجات السكان الذين تتغير مؤشراتهم

الديمغرافية و يزداد عبء الأمراض بشكل ضاغط بسبب ارتفاع نسبة المسنين في التجمعات الحضرية و نقص المواليد.

اما في البلدان النامية فتتمثل الأولويات الحضرية لمدن المستقبل في ارتفاع مستويات الفقر، وتوفير البنية التحتية الملائمة، والسكن الملائم والميسور التكلفة، والتصدي لتحديات الأحياء الفقيرة و العشوائية، والمستويات المرتفعة لبطالة الشباب لاسيما في المناطق الأقل نمواً، والاستثمار في المدن المتوسطة و الصغيرة و التجمعات السكانية الجديدة و المستدامة. و ستؤدي طريقة معالجة هذه التحديات على الأرجح إلى مجموعة من السيناريوهات المستقبلية.

**السيناريو الأسوأ للمستقبل الحضري هو الضرر الكبير:**

يمكن أن يزداد الفقر المدقع بنسبة 32 في المائة أي دخول 213 مليون فقير بحلول عام 2030. في ظل هذا السيناريو يستمر الضغط على المدن و مواردها و اقتصادياتها و بنيتها الاجتماعية مع استمرار آثار جائحة كورونا وكذلك استمرار حالة الترقب و عدم اليقين الاقتصادي العالمي المتمثل بارتفاع تكاليف المعيشة و التضخم و البطالة، كما ان ضغط التحديات البيئية والحروب والصراعات في أجزاء مختلفة من العالم يمكن أن يكون لها آثار طويلة الأجل على مستقبل المدن و التجمعات الحضرية. على سبيل المثال يمكن أن تخسر المدن في إفريقيا ما

يصل إلى ثلثي مواردها المالية وقد تنهار منظومات تقديم الخدمات الحضرية ونظم الحوكمة في بعض هذه المدن.

و إذا ما فشل العمل العالمي ضد التحديات الحضرية المتعددة وأصبح هذا السيناريو الكئيب حقيقة واقعة، فإن مصداقية النظام المتعدد الأطراف و التكامل و التعاون الدولي و الاقليمي في مواجهة التحديات التنموية سوف تتعرض للخطر، مما يقوض جهود التنسيق لمعالجة القضايا العالمية الملحة للنظام الحضري و المدن و يزيد الكوارث التي تؤدي للهجرات الجماعية و تعميق الهوّة بين المدن الغنية و الأقل نمواً و يخل بميزان العدالة الاجتماعية و الاقتصادية في الاقاليم و المناطق و المدن.

**لا بد من الاعتراف ان استمرار العمل كالمعتاد دون تطوير السياسات و الادوات القائمة على الابتكار و الاستثمار الذكي و الحكيم للموارد سينتج عنه سيناريو متشائم:**

تتميز مثل هذه السيناريوهات بالعودة إلى الحالة الاقتصادية السابقة للوباء، والمعروفة أيضًا باسم الصفقة القديمة السيئة بالتمييز المنهجي واستبعاد الفقراء و المناطق الأقل نمواً و السكان الأقل حظاً بالموارد التنموية من جداول الأعمال الحضرية بما في ذلك استبعاد عمال القطاع غير الرسمي و تركهم يصارعون حظوظهم المتعثرة في عالم غير عادل، والاعتماد

المفرط على النماذج الاقتصادية غير المستدامة، واستمرار نهج سوء التخطيط و ضعف الادارة المحلية و الحضرية، وإعطاء الأولوية المنخفضة للصحة العامة في التنمية الحضرية وعدم المساواة الاجتماعية و الرقمية و ترك المجتمعات الأقل حظاً بلا دعم و استمرار النهج الاحتكاري للموارد و استمرار السياسات و الممارسات التي تقوض بشكل جماعي رؤية تحقيق مدن شاملة ومرنة ومستدامة حيث لا يتخلف أحد عن الركب مهما كان موقعه في سلم التراتبية الحضرية و يتساوى السكان في ميزاتهم الحضرية و عدالة توزيع الموارد و الاستثمارات على كافة المدن بوتيرة عادلة لا فرق بين العواصم و المدن الغنية و المدن المهمشة تنموياً.

يعيش نحو 1.6 مليار شخص أو 20 في المائة من سكان العالم في مساكن غير لائقة، و يعيش مليار منهم في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية. و في ظل هذه الظروف لن يتحقق هدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله بحلول عام 2030 وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وبدون تضافر الجهود يمكن أن يؤدي السيناريو المتشائم إلى أشكال جديدة من نقاط الضعف الحضرية في المستقبل من شأنها أن تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات المحرومة والضعيفة بالفعل.

**يمكن أن يؤدي تغيير المسار إلى مسار مستدام إلى سيناريو متفائل:** من الممكن للمدن أن تتجنب أيًا من الأضرار الكبيرة أو السيناريوهات المتشائمة و بدلاً من ذلك ، يخرجون إلى مستقبل أكثر تفاؤلاً من خلال إجراءات سياسية منسقة بالتنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة كإطار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،يتضمن هذا السيناريو تدخلات تعاونية جيدة التنسيق وفعالة و متعددة الأطراف للاستفادة من الفرص والتصدي لتحديات التحضر.

و يمكن من خلال التدابير التي يتم تنفيذها بشكل مناسب أن تؤدي الاستجابة للأزمة الحضرية الحالية إلى إعادة ترتيب جماعي لأولويات المدن في جميع أنحاء العالم نحو الازدهار والاندماج المشتركين.

## الرسائل الرئيسية

**يتشابك التحضر مع العديد من التحديات العالمية :** لا توجد مدن بمعزل عن التحديات العالمية. إن ظهور التحضر باعتباره اتجاهاً عالمياً ضخماً يتشابك مع التحديات الوجودية التي واجهها العالم في الخمسين عامًا الماضية، بما في ذلك النهج غير المستدام، وتزايد عدم المساواة، وزيادة انتشار الأوبئة و الفيروسات وآخرها هو جائحة فيروس كورونا المستجد و الذي أدى إلى انتشار أسوأ أزمة صحية

عامة منذ قرن وأسوأ ركود اقتصادي منذ الكساد الكبير. ستترك هذه التحديات بطرق مختلفة بصماتها على مستقبل المدن.

**يجب أن يكون بناء القدرة على الصمود في صميم مستقبل المدن:** يجب أن يكون بناء المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما في ذلك الحوكمة المناسبة والهياكل المؤسسية، في قلب مستقبل المدن. يجب أن تكون المرونة الاقتصادية مع أطر الاستدامة المالية الجديدة والمرونة المجتمعية مع خطط الحماية الاجتماعية الشاملة للفئات الأقل حظاً، والقدرة على الصمود في ظل التحديات التنموية و الاقتصادية و الجيوسياسية من خلال استثمارات أكثر عدالةً و اخضراراً وتعاونًا و متعدد المستويات لمواجهة الصدمات المستقبلية، اللبنات الأساسية لمستقبل حضري مرن.

**تحتاج المناطق الحضرية إلى الاستعداد لمستقبل ديناميكي وغير متوقع:** الطبيعة المدمرة لجائحة كورونا واضطرابات سلسلة التوريد والتضخم المرتفع وتغير المناخ والنزاعات المسلحة كلها تذكير بأن المناطق الحضرية بحاجة إلى الاستعداد لمستقبل دائم التغير وغير متوقع. يجب أن يكون عالمنا المتحضر مجهزاً بشكل كافٍ للاستجابة الفعالة لمجموعة واسعة من الصدمات، وفي الوقت نفسه، الانتقال إلى مستقبل أكثر استدامة وعدالة وخضراء ومرنة وصحية.

تتطلب التهديدات العالمية إجراءات متضافرة لا يمكن تحقيقها إلا بروح التضامن والتعاون حيث لا يمكن لأي حكومة بمفردها أو وكالة متعددة الأطراف أن تتصدى لهذه التهديدات بمفردها.

**يتطلع صانعوا السياسات أن تجسد أي رؤية لمستقبل متفائل للمدن عقداً اجتماعياً جديداً مع دخل أساسي شامل وتغطية صحية وإسكان:** بعد الاضطرابات التي أحدثها جائحة كورونا، فإن الرؤية الناشئة لمستقبل متفائل في المدن هي رؤية تجسد رؤية جديدة تقوم على عقد اجتماعي على شكل دخل أساسي شامل وتغطية صحية شاملة وإسكان شامل وخدمات أساسية. من الحكمة أن تسعى الرؤية الناشئة إلى جعل المدن أكثر إنصافًا بحيث تكون أكثر خضرة وأكثر استنادًا إلى المعرفة و التشاركية و المرونة.

**يعد إضفاء الطابع المحلي على جدول الأعمال الحضري الجديد و توظيف الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة هو المسار الواعد للسيناريو المتفائل للمستقبل الحضري:** لقد أضافت التأثيرات العالمية والاضطراب الناجم عن جائحة فيروس كورونا، والذي حدث الكثير منه في المناطق الحضرية، شعورًا بالإلحاح و المطالبة بتغيير في بعض الممارسات غير المستدامة في الرحلة نحو مستقبل حضري أكثر استدامة.

سيتحدد الطريق إلى مستقبل حضري مستدام من خلال سياسات شاملة وتحولية للقضاء على الفقر وعدم المساواة و إنتاج اقتصادات حضرية توفر الفرص للجميع و توليد استثمارات أعمق أثراً لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة و وضع إطار للتخطيط الحضري والإقليمي سريع الاستجابة للتحديات التنموية، و تنفيذ أنظمة تعاونية ومتكاملة للإدارة الحضرية، وإعطاء الأولوية للصحة العامة و تطوير الصحة السكانية التي تسعى لإدماج السكان في تعزيز أنماط الحياة التي تقلل آثار الامراض المزمنة و تعزيز التغذية الصحية و تعزيز الصحة النفسية و الطمأنينة و السعادة و العلاقات الاجتماعية السوية و المثرية و ممارسة الرياضة و المشي و ركوب الدراجات، و تعزيز تطبيقات و ممارسات الابتكار و ريادة الاعمال في المناطق، وبناء القدرة على الصمود مما يمكّن المدن من الاستجابة لمجموعة واسعة من الصدمات وتحملها، ويعمل التوطين والتنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة كإطار لدمج المكونات المترابطة التي تشكل هذه المسارات.

# (١)

## الحوكمة المركزية للاقتصادات الحضرية المرنة:
## محفز للمستقبل الإنتاجي و توازن التنمية
## تحديات التركيز الاقتصادي في المناطق و المدن

الاقتصاد الحضري جزء لا يتجزأ من منظومة الاقتصاد الوطني و رافد أساس له و بالنظر إلى حجم مساهمة المدن في الاقتصاد الوطني فإن مستقبل العديد من البلدان سيتحدد من خلال إنتاجية مناطقها الحضرية. اجتمع الناس أولاً في مستوطنات بشرية أكثر كثافة بغرض التجارة في الأسواق، وقد تطور هذا الجانب الأساسي للحياة الحضرية بمرور الوقت.

**تمثل أكبر التحديات الاقتصادية للادارة الحضرية التوازن بين حوكمة توزيع الموارد و البنى التحتية المحفزة و الممكنة لاقتصادات المناطق، و نواجه في المملكة تحديات حقيقية تتطلب مراجعة شمولية تكمن في التفاوت الكبير بين المناطق في توزيع عناصر البنية التحتية الاساسية و المشروعات التنموية و الاقتصادية و الوطائف حيث تتركز**

التنمية الاقتصادية في ما يُسمى بالممر الاقتصادي في المناطق الثلاث الرئيسة الرياض و مكة المكرمة و المنطقة الشرقية و التي تستحوذ على نحو ٨٥٪ من النشاط الاقتصادي في حين تتشارك المناطق العشر الاخرى بنحو ١٥٪ و تشترك نحو خمس مناطق هي نجران و الجوف و حائل و الحدود الشمالية و تبوك بأقل من ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي اذ لا يزيد عن واحد في المائة و تتفاوت صور هذا التوزيع الاقتصادي و آثاره في ظواهر ذات أثر اقتصادي و اجتماعي احد اهم صورها الهجرة الداخلية من المناطق الاقل نمواً الى المناطق التي تتمتع اقتصاداتها بوجود فرص اقتصادية و حضرية أفضل لاسيما توفر الوظائف، من المتوقع ان تكون نحو ثلاث الى خمس مناطق قد حققت نمواً سلبياً في تعداد سكانها بسبب هجرة شبابها للبحث عن الوظائف في المناطق ذات الاقتصادات الافضل التي توفر فرصاً وظيفية اكثر و افضل.

**أشار تقرير حديث تم تداوله الاسبوع الماضي الى مدينة الرياض تستحوذ على نحو ٤٣٪ من الوظائف على مستوى المملكة و يمثل هذا التفاوت الاقتصادي سمة مشتركة في كثير من الاقتصادات المتقدمة و النامية على حد سواء و تقوم الكثير من الدول بجهود نوعية تتعلق بالسياسات العامة الداعمة للتوزيـع التنموي لمًا يحقق الكفاءة الحضرية و الاقتصادية المتوازنة و توزيـع مشروعات البنى الاساسية و الامتيازات الحكومية على مستوى المناطق الحد من ظاهرة الهجرة الداخلية من المناطق الاقل نمواً الى المناطق التي تتوفر بها المقومات الاقتصادية و جودة الحياة و الوظائف**

الاقتصادات الحضرية اليوم عبارة عن أنظمة معقدة مرتبطة بالتجارة العالمية وتدفقات رأس المال، حيث يمكن للكيانات الأجنبية امتلاك العقار المجاور ويمكن أن تؤثر الأحداث البعيدة على أسعار السلع المحلية. يجب أن تكون المدن أكثر ذكاءً من أي وقت مضى بشأن كيفية تحديد موقع اقتصاداتها لتحقيق أقصى فائدة لجميع السكان مع الحفاظ أيضًا على البيئة وتحسين نوعية الحياة في مدينتهم.

## النتائج الرئيسية

**لا يمكن للمدن التغاضي عن اقتصاد الظل و الاقتصاد الموسمي عند التخطيط لمستقبلها الاقتصادي :** إن الاعتراف بالمنتسبين للوظائف غير المستدامة او المؤقتة ودعمهم أمر حيوي لمرونة الاقتصاد الحضري والمستقبل الحضري المنتج، لا سيما في البلدان النامية. و بالنظر إلى مساهمة هذا القطاع، يجب أن تتبنى المدن أجندة اقتصادية حضرية تحولية تكون شاملة ومنصفة و مستدامة، يجب إصلاح مناهج التخطيط الحضري والحوكمة والتنمية الدولية لجعلها تستجيب لاحتياجات العاملين في هذا القطاع. وينبغي دعم ذلك بآليات الدعم الضرورية مثل الوصول إلى التمويل (والإغاثة أثناء الأزمات) والأسواق والبنية التحتية لتعزيز قدرة الفاعلين في الاقتصاد الهش على الصمود أمام الصدمات وتعزيز مساهمتهم في مستقبل حضري منتِج.

**لا يمكن استدامة النمو الاقتصادي والقدرة على الصمود في المستقبل دون سد فجوات البنية التحتية عبر سلسلة التواصل بين المناطق الحضرية والريفية:** يجب على الحكومات و الادارات المحلية إعطاء الأولوية لاستثمارات البنية التحتية من أجل بناء اقتصادات حضرية مرنة ومستقبل حضري مزدهر. ويشمل ذلك استهداف الأحياء المحرومة مثل الأحياء الفقيرة و العشوائية والأحياء المهمشة التي تتحمل وطأة نقص الاستثمار في البنية التحتية. كما

ينبغي توجيه الاستثمارات نحو أنظمة البنية التحتية للنقل لتعزيز القدرة التنافسية للمدن و البلدات وتمكين الإنتاجية الحضرية.

**يُعد التخطيط الحضري والإقليمي المستدام المدعوم بهياكل حوكمة فعالة أمرًا بالغ الأهمية لبناء اقتصادات حضرية مرنة ومستقبل حضري منتج:** يجب أن يكون التركيز في البلدان النامية أكثر على بناء القدرات المؤسسية لتمكين التخطيط والإدارة المستدامين للتنمية الحضرية. تحقق المدن التي يتم التخطيط لها وإدارتها بشكل جيد أداءً أفضل في تحسين وجني فوائد اقتصادات التكتل. إذا استمرت المدن في النمو بطريقة منفصلة ومجزأة، فسوف تضيع فرص الاستفادة من وفورات الحجم والتكتل الحضري.

**يعد التمويل البلدي المستدام والمبتكر أمرًا أساسيًا: يجب على المدن تنويع مصادر إيراداتها من خلال تعبئة مصادر دخل مستدامة ومبتكرة ومرنة:** أظهر جائحة كورونا أن الاعتماد المفرط على مصادر الإيرادات التقليدية مثل ضرائب القيمة المضافة و ضرائب الممتلكات يمكن أن يكون له آثار معوقة على الاستدامة المالية للمدن. يجب أن تعود تعبئة الإيرادات من خلال الإصلاحات المؤسسية لمنح المدن استقلالية مالية كافية لتجربة أدوات التمويل الجديدة مثل حيازة قيمة الأراضي والسندات البلدية و الاستثمارات المحلية، فضلاً عن تزويدها بالقدرة على إصلاح أنظمتها الضريبية بما يتماشى مع قواعدها الاقتصادية. يمكن أن تكون أدوات التمويل

المبتكرة هذه (خاصة عندما تتماشى مع طموحات الاستدامة) بمثابة رافعات مهمة لتحفيز الاستثمارات الرأسمالية المؤثرة اقتصاديًا والتي تخلق قيمة طويلة الأجل للمواطنين والشركات والمدينة ككل، وبالتالي المساهمة في مستقبل حضري مرن ومنتج.

## الرسائل الرئيسية

**يعد التنويع الاقتصادي ركيزة أساسية لمرونة الاقتصاد الحضري والمستقبل الحضري المنتج:** تشجع الأجندة الحضرية الجديدة الحكومات على إعطاء الأولوية للتنويع الاقتصادي من خلال الدعم التدريجي للانتقال إلى إنتاجية أعلى من خلال القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والابتكارات التقنية و تعزيز الجودة و توليد الوظائف النوعية و الانتاجية و الحرص على دعم المناطق و المدن الاقل نمواً من خلال حزم السياسات العامة التي تساهم في الحد من الهجرة الداخلية للسكان من المناطق و المدن الأقل فرصاً و وظائف الى المناطق الغنية.

و من أجل تحمل الصدمات في المستقبل على المدن أن تستخدم الموارد الحالية والمحتملة لتنويع اقتصاداتها. ينبغي أن يكون تنويع الاقتصادات الحضرية مدعوماً بالاستثمارات والاستراتيجيات الموجهة لتحويل هياكل الإنتاج نحو مصادر جديدة للنمو. سيؤدي الفشل في تنويع الاقتصادات الحضرية إلى جعل المدن معرضة بشدة للصدمات

المستقبلية، لا سيما في المناطق النامية والمدن التي تعتمد بشدة على صناعات فردية مثل السياحة أو التصنيع أو التعدين و استخراج الموارد الطبيعية.

**يجب أن تتبنى المدن الاقتصاد الدائري باعتباره جبهة جديدة في السعي لتحقيق الاستدامة والمرونة:** تشجع الأجندة الحضرية الجديدة على تبني سياسات تؤدي إلى اقتصاد حضري دائري من أجل نقل الاستهلاك والإنتاج بعيدًا عن الأنماط غير المستدامة. و بالنظر إلى المستقبل يجب على المدن تسهيل وتعزيز الانتعاش الأكثر استدامة للاقتصادات المرنة، اذ يمكن أن يؤدي اعتماد الاقتصاد الدائري إلى توليد وظائف لائقة ومنتجة إضافية ، والتي تعد محفزات للإنتاجية الحضرية.

**يجب اليوم اتخاذ تدابير لتحقيق تنمية اقتصادية حضرية وإقليمية متوازنة ومتكاملة:** تماشياً مع دعوة الأجندة الحضرية الجديدة من أجل تنمية حضرية وإقليمية متوازنة يجب على الحكومات و الادارات المحلية أن تضع تدابير لضمان أن النمو الاقتصادي العادل عبر الأقاليم و المناطق و المحافظات. و يجب أن يكون التنفيذ الكامل و الشمولي للسياسات الحضرية الوطنية أولوية.

يمكن أن تشمل الإجراءات الأخرى استثمارات البنية التحتية المستهدفة في المدن الثانوية والمتوسطة التي تُركت و سقطت من

أجندات التنمية، و سيعمل هذا التركيز على تعزيز القدرة التنافسية للمدن الثانوية، وتوجيه اقتصاداتها نحو النمو المستدام وبناء المرونة في مواجهة الصدمات المستقبلية.

**تتطلب الوتيرة المتسارعة للتحول في عالم العمل تنمية القدرات البشرية و تطوير المواهب والمهارات بشكل مستمر لتحقيق المرونة الاقتصادية الحضرية والمستقبل الإنتاجي:** يجب أن تركز المدن على الاستثمار في تنمية القدرات البشرية لبناء المهارات والكفاءات المتزامنة مع التحولات السريعة الجارية و الاقتصاد الحضري الجديد الناشئ.

يعد تطوير المهارات والمواهب لرأس المال البشري أمرًا حيويًا للنمو الحضري الشامل والمستدام لأنه يتماشى مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة بشأن تعزيز العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع. ويتطلب الاقتصاد الحضري الجديد إعادة تأهيل العمال للتكيف مع التغيرات التقنية. إن القوة العاملة المدربة جيدًا هي شرط أساسي لاقتصاديات حضرية مرنة ومستقبل حضري منتِج.

( ٢ )

# سيناريوهات المستقبل الحضري: درجة التحضر

يسهل التعريفُ المنسق الجديد المسمى درجة التحضر المقارناتِ الدوليةَ للتحضر من خلال تحديد ثلاث فئات رئيسية من المستوطنات البشرية (المدن ، والبلدات ، والمناطق الريفية)، تلتقط درجة التحضر السلسلة الحضرية الريفية على النحو الموصى به في البحث. على إنه يوفر طريقًا للتغلب على التحدي الأساسي المرتبط برصد الاتجاهات الحضرية وأجندات التنمية التي ظلت قائمة على مر السنين: عدم وجود تعريف موحد لما يشكل "حضريًا" وقياسه الدقيق.

يقدم هذا التوجه الحضري منظورًا فريدًا للاتجاهات المستقبلية باستخدام درجة التحضر والبيانات المنبثقة عن هذا النهج المنسق الجديد، و يوفر -على وجه التحديد- سيناريوهات تسمح لنا بفهم التغيرات الديموغرافية والمكانية المتوقعة عبر السلسلة الحضرية الريفية في مختلف المناطق بالإضافة إلى محركاتها التنموية.

## النتائج الرئيسية

**لقد أصبح النمو العالمي السريع في عدد سكان المدن وراءنا، وهناك تباطؤ مستقبلي وشيك عبر السلسلة الحضرية الريفية**

**المستمرة:** يشير بحث جديد باستخدام التعريف المنسق "درجة التحضر" إلى أن النمو الديموغرافي قد بدأ بالفعل في التباطؤ ومن المتوقع ان يستمر هذا النمو خلال العقود القادمة. و في حين تضاعف عدد سكان المدينة من 25 في المائة في عام 1950 إلى حوالي 50 في المائة في عام 2020، فمن المتوقع أن يرتفع ببطء إلى 58 في المائة على مدى السنوات الخمسين المقبلة. و من المتوقع أن تنخفض حصة المستوطنات الأخرى في السلسلة الحضرية الريفية (المدن والمناطق شبه الكثيفة وكذلك المناطق الريفية) من المتوقع أن تنخفض المدن والمناطق شبه الكثيفة إلى 24 في المائة (من 29 في المائة في عام 2020) والمناطق الريفية إلى 18 في المائة (من 22 في المائة).

**لا يشير التباطؤ إلى عدم وجود نمو - فمن المتوقع أن ينمو عدد سكان المدن في البلدان المنخفضة الدخل مرتين ونصف تقريبًا بحلول عام 2070:** تتمتع البلدان منخفضة الدخل بنمو سكاني نسبي ومطلق أعلى بكثير من البلدان ذات الدخل المرتفع. من عام 1975 إلى عام 2020 ، نما عدد سكان مدينتهم أربعة أضعاف ليصل إلى حوالي 300 مليون. بحلول عام 2070 ، من المتوقع أن يتجاوز عدد سكانها 700 مليون نسمة. بالإضافة إلى ذلك تشير التوقعات إلى أنه بين عامي 2020 و 2070 سينمو عدد المدن في البلدان منخفضة الدخل أكثر بكثير مما هو عليه في بقية العالم - بزيادة قدرها 76 في

الـمائـة مـقارنـة بنسـبة 6 في الـمائـة في الشريحة الـعليا مـن الـدخـل المتوسط.
و ستشهد البلدان المرتفعة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى زيادة بنحو 20 في المائة.

سـيحدث مـعظم الـتوسـع في مـساحـة أراضي الـمديـنة في الـبلدان منخفضة الدخل - بدون تخطيط فعال، و على الارجح ستستمر وتيرة نـمو الاحـياء الـعشوائـية، و قـد يـصبح الامـتداد الحضري ظـاهـرة بـلد مـنخفض الـدخـل: تظهـر الـبيانـات الجـديـدة أن التغييرات على مـدى العقود الخمسة القادمة - من حيث نمو مساحة أراضي المدينة من مستويات 2020 - ستحدث في الغالب في البلدان منخفضة الدخل (141 في الـمائـة) ، والـبلدان ذات الـدخـل الـمتوسـط الأدنى (44 في المائة) والبلدان المرتفعة الدخل (34 في المائة). كما انه من المتوقع أن تـكون التغييرات في الـبلدان ذات الـدخـل الـمتوسـط الأعلى صغيرة نسـبياً (13 في الـمائـة). ومـن الـمتوقـع أن يـصل هـذا الـنمو إلى أعلى مستوياته في أوقيانوسيا وأفريقيا جنوب الصحراء حيث يقدر بنحو الضعف (تقريبًا). و سيكون النمو في أراضي المدن أقل نسبيًا في شرق وجنوب شرق آسيا (10 في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (14 في المائة) وأوروبا (16 في المائة).
**لا تزال المدن والبلدات الصغيرة بالغة الأهمية لتحقيق مستقبل حضري مستدام في البلدان منخفضة الدخل:** تغطي المدن الصغيرة (أقل من 250000 نسمة) ما يقرب من نصف أراضي المدن في العالم

(حـوالي 45 في الـمائـة) في الـبلدان مـنخفضة الـدخـل، وهـو اتـجاه سيستمر على مدار العقود القادمة. لذلك يمكن للتخطيط الإقليمي الملائم والقدرات المعززة في هذه المستوطنات تعزيز الدور المحوري الذي تلعبه في تحقيق مستقبل مستدام في هذه البلدان.

## الرسائل الرئيسية

**تَّعد إدارة كـثافـة الـمدن التحـدي الـرئيسي المسـتقبلي لـلاسـتدامـة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل:** في حين أن سيناريوهات الكثافة تلعب دورًا مختلفًا في المدن في مناطق مختلفة من العالم فإن النمو السريع في عدد سكان المدن في البلدان منخفضة الدخل يميزها عن غيرها. و تحتاج كثافة المدن في هذه البلدان إلى التخطيط لها وإدارتها بطرق لا تمارس ضغطًا على الأراضي المفتوحة القائمة والبنية التحتية والخدمات، مما يؤدي إلى الازدحام من ناحية أو يؤدي إلى التوسع غير المستدام من ناحية أخرى. و في هذه البلدان سيشهد سيناريو الكثافة العالية، على سبيل المثال، أن تصل الكثافة السكانية المرتفعة بالفعل في المدن إلى 14000 بحلول عام 2050 بينما يعني سيناريو الكثافة الـمنخفضة أن الـمدن تـحتاج إلى خـمسة أضـعاف مـساحـة الأرض لاستيعاب النمو. وعلى النقيض من ذلك، فإن النمو في عدد سكان المدن في البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع هو أقل والمدن أقل كثافة. و نتيجة لذلك يمكن استيعاب النمو السكاني المستقبلي دون

الحاجة إلى زيادة مساحة الأرض. و في بعض الحالات من المتوقع أن تتقلص مساحة أراضي المدينة كما هو الحال في شرق آسيا.

**هناك حاجة إلى قدرات تخطيط معززة في البلدان منخفضة الدخل، لا سيما للمدن الصغيرة والجديدة:** التخطيط الحضري والإقليمي الذي يستجيب ويتوقع ويعالج بشكل فعال الطلب على توسع المدن أمر حتمي للمستقبل المستدام في البلدان منخفضة الدخل. ومن المتوقع أن تزداد أراضي المدن في هذه البلدان مرة ونصف المرة تقريبًا خلال الخمسين عامًا القادمة. والجدير بالذكر أن حصة كبيرة من هذا التوسع ستأتي من المدن الأصغر والجديدة، والتي قد تكافح للتخطيط لهذا النمو. ستعزز القدرات المعززة في هذه المدن و البلدات الدور المهم الذي تلعبه عبر السلسلة الحضرية الريفية في تحقيق مستقبل مستدام.

**تتطلب التغيرات الديموغرافية و شيخوخة السكان الى مستويات مختلفة من تطوير و تنفيذ السياسات و البرامج من المنظومات الحكومية المركزية إلى الادارات المحلية و الشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص و القطاع الثالث و الجامعات و مراكز البحوث :** التغييرات الديموغرافية تعني أنه سيكون في المدن المستقبلية نسبة أعلى من كبار السن ونسبة أقل من الأطفال و الشباب. لذلك من الضروري التخطيط لمدن وبلدات صديقة لكبار السن توفر نوعية حياة جيدة لجميع سكانها عبر جميع الأجيال. شيخوخة السكان هي

حقيقة واقعة في المناطق الحضرية في البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط.

**التحضر أمر لا مفر منه والتخطيط للنمو الحضري أمر بالغ الأهمية لمستقبل مستدام:** التخطيط الحضري والإقليمي الفعال أمر بالغ الأهمية للتخفيف من السلبية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بالنمو الحضري في المستقبل. سيتطلب نمو أراضي المدن في البلدان منخفضة الدخل جهودًا كبيرة من حيث التخطيط والاستثمارات الانتقائية في البنية التحتية و الخدمات التي تناسب المدن و البلدات لاسيما تطوير البيئات الصديقة للأطفال و الأسر و الشباب و توفير البنية اللازمة لتوليد الوظائف النوعية الملائمة.

و من المهم أن يتم التخطيط قبل هذا التوسع في المدن لوقف النمو العشوائي والتأكد من وجود تماسك و تكامل في السياسات البرامج و الاستثمارات على مستويات مختلفة من صناع القرار من الحكومة المركزية الى الادارات المحلية في المناطق و المدن لتوجيه الاستثمارات وفق الأولويات التنموية الشاملة و العادلة و المستدامة.

# (٣)

# الفقر وعدم المساواة: السمات الملازمة للمستقبل الحضري

المدن تولد الثروة ولكنها تولد أيضًا الفقر وعدم المساواة. من الأحياء الفقيرة المكتظة في العالم النامي إلى التشرد وجيوب العوز في العالم المتقدم، يتخذ الفقر الحضري وعدم المساواة أشكالاً عديدة لا يمكننا تصور مستقبل مشرق للمدن عندما يبدو أن عدم المساواة آخذ في الارتفاع على مستوى العالم والفقر يضرب أطنابه بلا هواده.

و تعد كيفية معالجة الفقر وعدم المساواة من بين أكثر التحديات إلحاحاً التي تواجه المناطق الحضرية، و يُعد تحسين الدخل و الشراكة في الفرص الاقتصادية بعدالة للجميع أمر ضروري لتحقيق مستقبل حضري مزدهر. تولي أجندة أعمال التنمية العالمي الأولوية القصوى لهذه القضية، مع الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى عالم "نقضي فيه على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان".

و من نافلة القول انه إذا لم تتم معالجة الفقر الحضري فسيظل هذا الهدف بعيد المنال.

## النتائج الرئيسية

**لا يزال الفقر وعدم المساواة في المناطق الحضرية من أكثر التحديات التي تواجه المدن في العالم استعصاءً على الحل:** فالفقر الحضري وعدم المساواة يمثلان تحديات معقدة للغاية ومتعددة

الأبعاد تتجاوز مظاهرها نقص الدخل. يتشابك الفقر الحضري وعدم المساواة فهي تعزز بعضها البعض لتهيئة ظروف غير مؤاتية تمنع الفقراء من التمتع بفوائد التحضر المستدام. ينبغي أن تكون الأبعاد المتعددة للفقر الحضري وعدم المساواة في قلب التدخلات لخلق مستقبل حضري شامل ومنصف على الصعيد العالمي.

**بدون اتخاذ إجراءات متضافرة على جميع المستويات، يمكن أن يصبح الفقر وعدم المساواة وجهاً لمستقبل المدن:** يتزايد انتشار الفقر وعدم المساواة في المدن. و تعتبر الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية و العشوائية في البلدان النامية من أكثر المظاهر المكانية ديمومة للفقر و البطالة وعدم المساواة. و لا يزال الوصول إلى الخدمات الأساسية بعيد المنال للملايين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في مدن العالم، وبالتالي منع تحقيق مستقبل حضري أفضل. اما في مدن البلدان المتقدمة فقد ترسخت جيوب الفقر والعوز حيث تعاني الأقليات من التهميش و قلة الوظائف والفرص إلى جانب نقص الاستثمار في البنية التحتية الحضرية في الأحياء التي يسكنونها، و إذا لم يتم اتخاذ إجراءات حاسمة فسوف يتوطن الفقر وعدم المساواة في المناطق الحضرية.

**معظم البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء خارجة عن المسار الصحيح لإنهاء الفقر بحلول عام 2030:** معظم البلدان في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا الصحراوية خارجة عن المسار الصحيح

لتحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول عام 2030. تسجل المنطقة أعلى معدل للفقر الحضري على مستوى العالم حيث يعيش حوالي 23 في المائة من سكان الحضر تحت خط الفقر الدولي و 29 في المائة يعانون من فقر متعدد الأبعاد. معدل الفقر الحضري متعدد الأبعاد في أفريقيا جنوب الصحراء و هو أعلى منه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. في الواقع ان الفقر في ازدياد في ما يقرب من ثلث البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. و ما لم تتصرف الحكومات على جميع المستويات بشكل حاسم يمكن أن يصبح الفقر سمة راسخة لمستقبل المدن في المنطقة.

**أدت جائحة كورونا و اضطرابات سلاسل التوريد و التضخم و ارتفاع تكاليف المعيشة و الازمة الروسية الاوكرانية إلى ظهور فقراء جدد:** لقد عكست جائحة كورونا سنوات من التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في مكافحة الفقر، الواقع ان الوباء أدي إلى ظهور فقراء جدد - أولئك الذين كانوا سيخرجون من قبضة الفقر في غياب الوباء بقوا فقراء، بالاضافة الى الفقراء الذين الذين وقعوا في براثن الفقر بسبب الوباء. و قد كان عدد الفقراء الجدد الناجم عن الوباء على مستوى العالم يتراوح بين 119 و 124 مليون شخص وفقاً لاحصائيات الامم المتحدة و البنك الدولي ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ما بين 143 و 163 مليونًا في عام 2021، وستعيش غالبية الفقراء الجدد في المناطق الحضرية، وبالتالي يشكل عبئًا إضافيًا على الحكومات المركزية و الادارات المحلية المنهكة بالفعل خاصة في البلدان النامية.

# الرسائل الرئيسية

**يعتبر التصدي للفقر وعدم المساواة في المناطق الحضرية من الأولويات العالمية الملحة:** إن جائحة كورونا هي تذكير بأن رؤية مستقبل حضري عادل لن تتحقق ما لم تتخذ المدن والحكومات و الادارات المحلية إجراءات جريئة لمعالجة الانتشار الواسع للفقر الحضري و الظواهر المرتبطة بالبطالة مثل الجريمة و ترويج و تعاطي المخدرات وعدم المساواة. و بدون إجراءات سياسية عاجلة وتحولية على جميع المستويات فإن الوضع الحالي سيزداد سوءاً قد لا تكون التكاليف طويلة الأجل لكل خيار سياسة إضافية واضحة، ولكن كل قرار يمكن أن يساهم في تشكيل مستقبل المدن لأجيال قادمة. و في الوقت نفسه يمكن للقرارات الخاطئة التي يتخذها قادة المدن أن ترسخ الفقر وتحرم الملايين من الفرص وتوسع الفوارق الحضرية بطرق يصبح من الصعب بشكل متزايد حلها.

**نهج متعدد الأبعاد هو المفتاح لمستقبل حضري شامل:** في إطار نافذة هذا العقد (2020-2030) يجب أن تعتمد المدن والحكومات و الادارات المحلية نهجًا متعدد الأبعاد لمعالجة الفقر وعدم المساواة من خلال تطوير التنظيمات و السياسات و البرامج و تعزيز كفاءة الإنفاق و الاستثمار الانتقائي الحكيم في البنية التحتية والخدمات الأساسية مع معالجة التحديات الاقتصادية و الاجتماعية المتعددة

والحواجز الاجتماعية والاقتصادية التي تعزز الاستبعاد و التهميش. لقد أثبتت المقاربات القطاعية الضيقة عدم فعاليتها وسط الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التي تحاصر معظم السكان في براثن الفقر. ان بناء مستقبل حضري مستدام يتطلب شمول الأبعاد التالية الحاسمة:

- البعد المكاني - المدن و الأحياء و التنقل و الساحات العامة و الوصول العادل للخدمات والإسكان والبنية التحتية البعد الاجتماعي - الحقوق والمشاركة.
- البعد الاقتصادي - السياسات والحكيمة الداعمة لشمول الفرص الاقتصادية و الوظائف الكافية و المتاحة بعدالة و شفافية للجميع حيث يمكن لهذه العوامل أن تنتشل ملايين الناس من براثن الفقر وتخلق مستقبل حضري أكثر إنصافًا وشمولية في الدول الأقل نمواً و المجتمعات الفقيرة .

**ينبغي على الحكومات توسيع البنية التحتية والخدمات الحضرية للمجتمعات المحرومة:** يُعد الاستثمار في البنية التحتية والخدمات وتوسيعها لتشمل الأحياء الحضرية المحرومة رافعة سياسية حاسمة لمعالجة الفقر وعدم المساواة. فيمكن مثلاً أن يكون الحصول على المياه والصرف الصحي مسألة محسومة لسكان المدن الفقراء. وينبغي أن يكون استهداف تحسين الجودة والتغطية والقدرة على تحمل التكاليف في مناطق الحرمان والفقر من أولويات السياسة العامة. إذا تم تنفيذ هذه التدابير التحويلية فيمكنها تغيير الاتجاهات السلبية الحالية وحفز الإجراءات نحو تحقيق مستقبل حضري عادل وشامل وقادر على الصمود.

**يعد دعم العمالة و الحرفيين في المنظومات الهشة أمراً بالغ الأهمية لبناء مستقبل حضري شامل:** فالعمالة غير المنتظمة هي حقيقة من حقائق التحضر، خاصة في البلدان النامية. وبالنظر إلى المستقبل يجب على المدن أن توقف استبعاد عمال القطاع غير الرسمي و الحرفيين و العمالة الموسمية في جميع مجالات المساعي الحضرية. و يجب على المدن والحكومات و الادارات المحلية الاعتراف بالمساهمات المشروعة لهؤلاء العمال ووقف مضايقتهم و اتاحة الفرصة لهم للانضمام للمؤسسات الاقتصادية المستقرة و الوظائف النوعية و المستدامة و يجب ضمان حقوقهم و تطوير برامج التدريب و التأهيل. وتشمل هذه الحقوق الاعتراف القانوني والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، و حق الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتمثيل أفضل في صنع السياسات الاقتصادية. لن تكون المدن قادرة على تقديم مستقبل حضري مشرق إذا تم استبعاد هؤلاء الموظفين و العمال بشكل دائم من عمليات التنمية الحضرية.

## (٤)

# تأمين مستقبل حضري أكثر استدامة

يهيمن تغير المناخ والمخاوف البيئية بشكل متزايد على سيناريوهات المستقبل. ستؤثر الزيادة في الظواهر الجوية المتطرفة والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات وموجات الحر والانهيارات الأرضية على

المناطق الحضرية بشكل أكبر، مما يجعل التكيف مع تغير المناخ مصدر قلق بالغ، وفي الوقت نفسه فإن المدن و المناطق الحضرية مسؤولة عن غالبية انبعاثات الكربون في العالم. على هذا النحو و لكي يحدث الانتقال إلى صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في أقرب وقت ممكن ينبغي للمدن أن تقوم بدورها من خلال تبني مجموعة واسعة من الخيارات.

## النتائج الرئيسية

**اتسم التحول إلى صافي انبعاثات غازات الدفيئة الصفري بانعدام الطموح ومزالق السياسة:** كان هناك نمو في الاهتمام بسياسات الحياد الصفري لتسهيل عمليات الانتقال إلى الاستدامة على المستوى المحلي. ومع ذلك فإن سياسات الحياد الصفري الحالية تنطوي على عيوب، بما في ذلك الاعتماد المفرط على التقنيات المتخلفة التي تتجاهل الموارد المحلية والافتقار إلى تكامل استراتيجيات الادارة المحلةي في برامج العمل الوطنية. وفي الوقت نفسه فإن الافتقار إلى الطموح في الالتزامات الوطنية الحالية إلى الحياد الصفري للكربون يعكس أيضًا الافتقار إلى الخيال في تحديد مستقبل حضري بديل.

**تهدد الأزمات المزدوجة لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي العالمي مستقبل المدن:** تتفاعل تأثيرات المناخ والأزمات البيئية

الأخرى مع دوافع عدم المساواة الحضرية مما يؤثر على قدرة الناس على توقع التأثير، ثم الاستجابة المناسبة والتعافي منها.
أصبح التعامل مع المخاطر المستقبلية - بما في ذلك المخاطر البيئية - أحد الاهتمامات الرئيسية للادارات المحلية في المناطق و المدن والجهات الفاعلة الأخرى في المناطق الحضرية مما أدى إلى استجابات مثرية و متنوعة.

**تعد المساحات الشاملة لتقديم مستقبل حضري أخضر ضرورية للتحولات المستدامة:** هناك العديد من الحالات التي يتم فيها إنجاز مشاريع بنية تحتية ومواصلات كبيرة على حساب مجموعات اجتماعية مختلفة في المناطق الحضرية، وفي بعض الحالات ترسخ عدم المساواة ونقاط الضعف القائمة. تتصدر جداول أعمال التحول والقدرة على الصمود الحاجة إلى مواءمة أهداف العدالة الاجتماعية والبيئية مع أولويات السياسات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة والأجندة الحضرية الجديدة. ويؤدي التفاعل بين الشراكات العالمية والمحلية إلى زيادة إمكانية الشمول على نطاق أوسع بالإضافة إلى ذلك هناك أيضًا فرص متزايدة للعمل الجماعي لتقديم مستقبل حضري متوازن منخفض الكربون وقادر على الصمود على المستوى المحلي.

**يفقد العالم الفرصة لاستخدام سياق ما بعد الجائحة كلحظة تحفيزية لتسهيل الاستثمار من أجل الانتقال إلى صافي انبعاثات الكربون الصفرية:** في حين أن جائحة كورونا تمثل انتكاسة كبيرة في

تحقيق الحد من الفقر وأهداف التنمية المستدامة فقد ساهمت في تشكيل نقطة انعطاف حادة للتغيير نحو الاستدامة. ومع ذلك فإن نافذة الفرصة التي فتحتها الأزمة لإعادة التفكير في العلاقات بين الإنسان والبيئة وتعبئة جهود التعافي من أجل الاستدامة البيئية تنغلق بوتيرة متسارعة مع ارتفاع انبعاثات الكربون مرة أخرى بلا هوادة.

**لا يمكن تأمين مستقبل أكثر اخضراراً بدون وسائل نقل مستدامة:** إلى جانب الإمكانيات التقنية الجديدة لتسهيل كفاءة الموارد في قطاعات مثل الطاقة والنقل يجب أن تدرك السياسات الحضرية كيف يخدم القطاع غير الرسمي احتياجات العديد من سكان الحضر. ومن الأمثلة الموثقة جيداً وسائل النقل غير الرسمية الآلية وغير الآلية التي تخدم العديد من المجتمعات المحرومة في المناطق الحضرية. سيحتاج الانتقال العادل إلى دمج اهتمامات هذا القطاع إلى جانب التحسينات التقنية. ويجب أن يكون التخطيط الحضري شاملاً لتلبية احتياجات قطاعات الخدمات غير الرسمية التي تعمل لصالح فقراء المناطق الحضرية بشكل فعال.

## الرسائل الرئيسية

**يجب على صانعي السياسات على جميع المستويات إدراك ودعم دور المناطق الحضرية في الانتقال الصافي الصفري:** إلى جانب الإجراءات على المستوى الوطني يعتمد تحقيق الحياد الصفري أيضًا على الإجراءات التي تتخذها الادارات المحلية في المدن و المناطق الحضرية. لذلك هناك حاجة إلى تطوير سياسات لدعم العمل على المستوى المحلي، والحد من انبعاثات الكربون أو الحد من نقاط

الـضعف. بـالإضـافـة إلى ذلـك يـجب مـواءمـة الأدوات الـحالـية على المستوى الوطني مع الأولويات المحلية. و على أقل تقدير يجب أن يكون هناك تنسيق بين مختلف مستويات الحوكمة لضمان تصميم السياسة على المستوى الوطني بطرق لا تحد من التجارب المحلية من قبل الجهات الحضرية الفاعلة.

**يجب أن تكون الحلول القائمة على الطبيعة جزءًا من عمليات التخطيط الشاملة للمستقبل الحضري المستدام:** تُحدث المناهج المستوحاة من الطبيعة للتخطيط الحضري والحوكمة الحضرية والتصميم الحضري ثورة في التفكير الحالي حول المدن والخدمات الحضرية. و لتحقيق مستقبل حضري مستدام لا يمكن للعمل المحلي التغاضي عن هذا الاتجاه. و توفر الحلول القائمة على الطبيعة الفرصة لتطوير مجموعة واسعة من الاستجابات للبيئة الحضرية تساهم في مواجهة التحديات التي تسخر الطبيعة للاستدامة الحضرية، و يمكن دمج العديد من هذه الاستجابات في التخطيط الحضري وغالبًا ما تكون منخفضة التكلفة.

**يتطلب التفكير الموجه نحو المستقبل مثل تحليل السيناريو سياسات متعددة تضمن سماع أصوات متنوعة لتقليل عدم اليقين في المسارات المؤدية إلى تأمين مستقبل حضري أكثر استدامة:** قد يكون بناء سيناريوهات الحياد الصفري أمرًا صعبًا لأنه يتضمن أطرًا زمنية طويلة وتكهنات تفصيلية حول التقنيات والتغييرات الاقتصادية

و الاجتماعية مع الاستدلالات عبر مختلف القطاعات والعمليات. إن ضمان سماع الأصوات المتنوعة في مناهج بناء السيناريوهات سيقلل من تصور مثل هذه السيناريوهات مثل التكنوقراطية وتحد من والوكالة عن أصحاب المصلحة دون تفويض وكذلك القضاء على الافتراضات المبسطة حول الديناميكيات الاجتماعية والسياسية.

**يمكن لمستويات مختلفة من الحكومة والمؤسسات تسخير إمكانات الشراكات الدولية مثل الشبكات عبر الوطنية والحركات الاجتماعية في تقديم مستقبل حضري أكثر استدامة:** التوجهات الاجتماعية لتعزيز الاستدامة على سبيل المثال هي احد ركائز الأمل الجديدة للعمل المناخي والتنوع البيولوجي كأجيال جديدة، و هي جهود منضبطة و لكن طموحة توضح أن العمل كالمعتاد ليس خيارًا. يمكن للحركات الاجتماعية و ريادة الاعمال أن تعزز الابتكار والانتقال نحو الحياد الصفري. و هناك أدلة متزايدة على الابتكار والاستجابات المجدية القادمة من المناطق الحضرية الأقل نمواً ومجموعات المجتمع المختلفة.

و قد أظهرت جائحة كورونا بجلاء كيف يمكن للاستجابات المحلية أن تدعم التضامن والصمود أمام الفيروس، و يمكن تصور ذلك في المقام الأول عند الاستثمار في شراكات مع الحكومات المحلية والإقليمية.

**دعم أشكال متنوعة من المعرفة في صنع القرار البيئي لتحقيق مستقبل حضري مستدام:** اليوم ، تستمر التسلسلات الهرمية للمعرفة حيث يتم تقييم بعض أشكال المعرفة بشكل محتلف عن ذي قبل، حيث يمكن للحكومات المركزية والمؤسسات المحلية دعم أشكال متنوعة من المعرفة - بما في ذلك المعارف الأصلية والمعرفة المحلية والمعرفة التقليدية و الموروثات القيمية و الثقافية - التي تستجيب للطلبات العامة وتعترف بالخصوصية.

# ( ٥ )

## التخطيط العمراني لمستقبل المدن

المدن هي أنظمة معقدة تنمو وتتطور وتتقلص بناءً على مجموعة متنوعة من القوى و المؤثرات. و يعتبر التخطيط الحضري و العمراني و الاقتصادي و التنموي أداة أساسية لتشكيل مستقبل المدن، حيث أن المدن و التجمعات البشرية غير المخططة معرضة للتمدد

العشوائي، والاستخدام غير الفعال للأراضي، وضعف التواصل، ونقص الخدمات البلدية المناسبة. يمثل التخطيط الحضري الجيد أحد الركائز الثلاث للمدن المستدامة، والتي بدونها من غير المحتمل أن تحقق المدن السيناريو المتفائل للمستقبل الحضري.

## النتائج الرئيسية

**من المرجح أن يؤدي التعافي إلى الوضع الطبيعي قبل جائحة كورونا إلى تباطؤ العمل المناخي في المدن:** في حين انه في العديد من المدن انخفضت الانبعاثات إلى مستويات منخفضة بشكل غير مسبوق أثناء عمليات الإغلاق، لوحظ التعافي السريع إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا بعد تخفيف قيود التنقل مع زيادة ملحوظة في الاعتماد على السيارة. هناك مخاوف من أن إجراءات الانتعاش الاقتصادي يمكن أن تعرقل العديد من الأنشطة التي تهدف إلى التكيف مع تغير المناخ الحضري والتخفيف من آثاره. و تعتبر التدخلات في قطاعي الطاقة والنقل مفتاح نجاح أو فشل العمل المناخي في المدن.

**تستمر أساليب التخطيط الحالية في تمكين الفئات الضعيفة من التأثر بشكل غير متناسب بالأوبئة:** تأثرت الفئات الضعيفة مثل الأقليات العرقية وفقراء المدن و المناطق الحضرية بشكل غير متناسب بالآثار الأسوأ للوباء مما يجعل احتواء انتشار الأمراض المعدية في المدن آكثر صعوبة. و قد حقق التخطيط الحضري الحديث نجاحًا محدودًا في التوزيع العادل للموارد، اذ توجد تفاوتات

عميقة في المدن منذ عدة عقود، ولا تزال قائمة في الوقت الحاضر وربما تستمر في المستقبل دون تغييرات عاجلة في طريقة تخطيط المدن.

**المساحات الحضرية الداخلية والخارجية ليست متعددة الاستخدامات و ليست مرنة بدرجة كافية:** كشف الوباء عن مشكلات تتعلق بنقص التنوع والمرونة في تصميم المساحات الداخلية والخارجية. لقد زاد الطلب على المساحات متعددة الأغراض والمرنة التي يمكن أن تتكيف مع المواقف الجديدة، وهو تحول كبير من ممارسات التخطيط الحضري التقليدية مثل تقسيم المناطق ذات الاستخدام الفردي الذي غالبًا ما يتجاهل المرونة والقدرة على التكيف. من الآن فصاعدًا هناك حاجة لإجراء تغييرات في تصميم تخطيطه تصميم المباني الحضرية، ومساحات العمل، ومراكز التسوق، والأماكن المفتوحة و الساحات العامة لجعلها أكثر مرونة وتكيفًا مع الصدمات المستقبلية.

**المدن المدمجة قادرة على الصمود أمام الأوبئة:** أدت المخاوف من أن الكثافة عامل خطر لتزايد الأوبئة إلى الهجرة إلى الخارج في بعض المدن ويمكن أن تؤدي إلى موجات جديدة من الضواحي والزحف الحضري الى آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية كبيرة. لم يتم الإبلاغ عن أي دليل مقنع على دور الكثافة في انتقال الفيروس ومعدلات الوفيات. ومع ذلك هناك إجماع على أن الكثافة وحدها

ليست عامل خطر رئيسي، ويمكن أن تكون عوامل أخرى مثل الدخل والوصول إلى البنية التحتية والاكتظاظ السكني أكثر تأثيرًا. سيؤدي الافتقار إلى الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الأخرى إلى زيادة التعرض للأوبئة والأحداث السلبية الأخرى في المستقبل.

**يتم تجاهل الروابط بين المناطق الحضرية والريفية في التخطيط الحضري وممارسات صنع القرار:** تستمر مناهج التخطيط الحضري في التركيز بشكل محدود على الروابط الحضرية الريفية على الرغم من أن المدن تعتمد على مناطقها النائية من أجل الموارد الطبيعية والسلع وأنواع متعددة من خدمات النظام الإيكولوجي. وتشهد المناطق الحضرية تدفقات ديناميكية وغير منتظمة داخل وخارج المدن سواء كانت سلع أو تجارة أو حركة بشرية. ان مستويات الاتصال العالية هذه لها آثار على المرونة حيث يمكن أن تنتشر الصدمات والاضطرابات في جزء واحد من النظام بسرعة إلى الأجزاء الأخرى.

## ( ٦ )

## الصحة العامة والمستقبل الحضري المستدام

كما يشهد التاريخ فإن إنتاجية المدن ومرونتها تدعمها الصحة السكانية العامة الفعالة، إلى جانب الصحة العلاجية في المستشفيات والأدوية واللقاحات فإن التوفير العادل للبنية التحتية المعززة للصحة العامة مثل السكن الصحي و المرافق المعززة لنمط الحياة الصحية و المساحات الخضراء، و التغذية الصحية، ومياه الشرب النظيفة، وأنظمة الصرف الصحي الواسعة الآمنة هي عناصر ضرورية لتأمين

الصحة العامة في المناطق الحضرية. في حين أدى فيروس كورونا إلى أول جائحة عالمية كبيرة منذ نحو قرن، فإن المستقبل ينذر بمزيد من الأوبئة. و قد أصبحت الصحة العامة الآن مرة أخرى في طليعة أجندة تصور مستقبل المدن.

## النتائج الرئيسية

**المخاطر الصحية في المناطق الحضرية متعددة الطبقات وتتغير بسرعة:** طالما كان على المدن أن تكافح تفشي الفيروسات و الاوبئة مثل تفشي الإيبولا وإنفلونزا الطيور وإنفلونزا الجنازير ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية والسارس وزيكا في أوقات و ظروف مختلفة.

لا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز مصدر قلق مع ارتفاع معدلات الإصابة بين الفئات المهمشة مثل الأقليات العرقية و الإثنية والمهاجرين ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن. علاوة على ذلك تساهم المخاطر المرتبطة بالبيئة الآن بشكل متزايد في الوفيات واعتلال الصحة في المناطق الحضرية، حيث يموت سنوياً ما يقدر بنحو 7 ملايين شخص بسبب تلوث الهواء. أدت تحولات النظام الغذائي الحضري نحو الأطعمة فائقة المعالجة ذات المستويات العالية من الدهون والسكر إلى زيادة تدريجية في المخاطر الصحية المرتبطة بالنظام الغذائي وارتفاع حصيلة الأمراض غير المعدية في كل من المدن ذات الدخل المنخفض والمرتفع الدخل.

**تتعرض المدن لنفس المخاطر الصحية في العديد من المناطق الحضرية ويتم التعامل معها بطرق مختلفة:** تُعزى هذه الاختلافات إلى الانقسامات العرقية والتمييز بين الاعراق وكراهية الأجانب وغيرها من مصادر الحرمان. إذا تُركت هذه التفاوتات الصحية دون رادع فقد تؤدي إلى سيناريو متشائم أو حتى ضرر كبير في المستقبل الحضري. إن الفهم المحسن لكيفية مساهمة العوامل المتعددة في التفاوتات الصحية الحضرية على عدة مستويات ومواقع (بما في ذلك المنازل وأماكن العمل والأحياء) هو مفتاح التدخلات الفعالة التي يمكن أن تتجنب ترسيخ التفاوتات الصحية الحضرية.

**تغير المناخ هو أكبر تهديد ومخاطر صحية في المناطق الحضرية تؤدي إلى سيناريو الضرر الكبير في المستقبل الحضري:** يتجلى تغير المناخ بشكل أكثر تواتراً وشدة وخطورة.

الظواهر المناخية القاسية طويلة الأمد، ولا سيما الفيضانات وموجات الحر ذات أثر بالغ على المدن و تُترجم هذه الكوارث وغيرها إلى أعباء صحية حضرية معقدة ومتداخلة، بدءًا من الإصابات المباشرة والوفيات والنزوح وفقدان سبل العيش بين السكان المتضررين. و تشمل الآثار الأوسع ارتفاع مستويات انعدام الأمن المائي في المناطق الحضرية، وزيادة معدلات الأمراض المنقولة بالمياه وتصاعد أسعار الغذاء وانعدام الأمن الغذائي. وبلا هوادة توجد هذه الظروف أرضًا خصبة لسيناريو المستقبل الحضري المرتفع الضرر

حيث تتضخم نقاط الضعف الصحية ويستمر الفقر وعدم المساواة على المدى الطويل.

**تعد الزيادة في الأمراض النفسية مصدر قلق متزايد للصحة الحضرية:** فالاضطرابات العقلية و النفسية هي من بين الأسباب العشرة الأولى لأعباء المرض على مستوى العالم، و قد زاد عدد سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة المفقودة بسبب المرض العقلي و النفسي بأكثر من 55 لكل مائة على مدى العقدين الماضيين، و ارتبط ارتفاع مستويات الاكتئاب والقلق وتأثيرات أخرى على الصحة العقلية بجائحة كورونا خاصة بالنسبة للممارسين الصحيين الذين يواجهون ضغوطاً هائلة في المستشفيات و المرافق الصحية وأولئك الذين لديهم واجبات رعاية عالية -خاصة النساء- و كذلك الأقليات العرقية و الإثنية و المشردين والمجموعات الضعيفة الأخرى.

**يعد التحول في النزاعات المسلحة إلى ساحات القتال الحضرية مصدر قلق متزايد آخر يمكن أن يؤدي إلى سيناريو ضرر كبير للمستقبل الحضري:** يؤدي استخدام الأسلحة الثقيلة في البلدات والمدن لا محالة إلى خسائر مدنية أكبر وتدمير البنية التحتية الأساسية المترابطة مثل المياه والصرف الصحي وترك خطوط الغاز والكهرباء المجتمعات الهشة أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المعدية.

علاوة على ذلك تعطل النزاعات المسلحة الأنظمة الصحية بما في ذلك التدمير المادي للمستشفيات وتوقف العاملين في مجال الرعاية الصحية وانقطاع برامج تطعيم الأطفال ومراقبة الأمراض المعدية. تتطلب هذه الأنظمة الصحية وقتًا مكثفًا واستثمارات في الموارد لإعادة البناء. وبالتالي يمكن أن يؤدي نشوب النزاع المسلح إلى عدم استقرار طويل الأمد وفقر مستعصٍ حيث يتم تحويل الموارد بعيدًا عن التنمية بعد فترة طويلة من إسكات الأسلحة.

## الرسائل الرئيسية

**إذا اتبعت المدن نهج الصحة في جميع السياسات، فيمكنها إحراز تقدم في العديد من أهداف التنمية المستدامة:** من خلال تعميم نهج الصحة في جميع السياسات (HiAP) ، [و هو نهج أقرته حكومة المملكة وطبقته: المترجم] يمكن للمدن تحقيق فوائد متعددة وإطلاق العنان لأوجه التآزر بين مسارات الصحة والتنمية المستدامة. ويمكن أن تؤدي إضافة منظور صحي في صنع القرار الحضري إلى

تحسين الصحة في الوقت نفسه الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، ومعالجة الفقر "الهدف الاول" ، وتعزيز العدالة و تساوي الفرص بين الجنسين "الهدف الخامس" وتعزيز الوصول إلى الطاقة النظيفة والبنية التحتية المقاومة للمناخ "هدفا التنمية المستدامة السابع و التاسع".

**الإدارات المحلية هي الأقدر على تصميم وتنفيذ مقاربات متعددة القطاعات لتحقيق مستقبل حضري صحي بشكل فعال:** من الضروري اتباع نهج متعدد القطاعات لأن الصحة عنصر أساسي في التحضر المستدام نظرًا لتأثيرها على الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وترابطها معها. تلعب الادارات المحلية المستجيبة والمسؤولة دورًا محوريًا في ترجمة الأهداف العالمية والوطنية إلى تدخلات فعالة قائمة على المكان والتي تولد فوائد مشتركة متعددة للصحة والإدماج وتخفيف آثار تغير المناخ. ومع ذلك تحتاج الادارات المحلية إلى تمويل ثابت ودعم تنموي طويل الأجل وآليات فعالة للمشاركة العامة.

**يعد جمع البيانات المصنفة المستمر أمرًا ضروريًا للاستجابات الفعالة للمخاطر الصحية الحضرية المستقبلية:** نظرًا لأن المخاطر الصحية الحضرية متعددة الطبقات وتتغير بسرعة فإن صانعي السياسات يحتاجون إلى جمع مستمر للبيانات مع الاهتمام بالتحديات الصحية الناشئة والمتباينة في المناطق الحضرية. و يمكن

لواضعي السياسات تطوير مبادرات شاملة متعددة القطاعات تعالج الإجحاف الصحي الحضري المعقد وتدعم الحلول المحلية الجذور باستخدام البيانات المصنفة لإثراء التدخلات الشاملة. ويمكن لسلطات المدينة الاستفادة من التقنيات الرقمية و الذكاء الاصطناعي مثل الطب عن بعد والطائرات بدون طيار، بالإضافة إلى المبادرات الاجتماعية القائمة على الابتكار و التي يقودها الشباب و الفئات المتعلمة من المجتمع مثل جمع البيانات من الفئات المهمشة والتي يصعب الوصول إليها لضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب.

**يجب على الحكومات توفير تغطية صحية شاملة لتعزيز استعداد النظام الصحي في المستقبل:** مع توقع الأوبئة والأوبئة في المستقبل يؤدي الوصول غير المتكافئ إلى الرعاية الصحية الجيدة إلى الإضرار بالصحة الجماعية والرفاهية للجميع. لقد أثبت فيروس كورونا بشكل لا لبس فيه أنه في عالم مترابط لا تلقي الأمراض المعدية بالاً للحدود الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الامتيازات، يجب على الحكومات توفير تغطية صحية شاملة تضمن الوصول العادل بالإضافة إلى الجودة الكافية والقدرة على تحمل تكاليف الرعاية الصحية من أجل الاستجابة الفعالة لأزمات الصحة الحضرية في المستقبل.

**تعتبر معالجة المرض النفسي أولوية ملحة ليس فقط لدعم الصحة والكرامة ولكن أيضًا من أجل التنمية الاقتصادية**

**والاجتماعية المستمرة:** لا يزال تحسين الوصول إلى برامج الصحة العقلية و النفسية وتطوير استراتيجيات شاملة لمعالجة الأمراض النفسية مصدر قلق رئيسي على مستوى العالم، لا سيما في أعقاب جائحة كورونا. و تشمل الأولويات الرئيسية لمبادرات الصحة النفسية العادلة والشاملة استثمارات إضافية تربط الصحة النفسية بالتغطية الصحية الشاملة وتدخلات الرعاية الصحية الأولية. و يجب أن يتجاوز النهج الجديد للصحة النفسية التقنيات الطبية الحيوية ويسعى بدلاً من ذلك إلى معالجة المحددات الاجتماعية للصحة مثل تحسين الوصول إلى المساحات الخضراء الحضرية وتعزيز التماسك الاجتماعي فضلاً عن مكافحة تحديات وصمة العار التي تواجه المصابين بمرض نفسي.

# ( ٧ )

# إعادة التفكير في الحوكمة الحضرية من أجل مستقبل المدن

بغض النظر عن التحديات الحضرية المستقبلية التي تواجهها المدن، سواء كانت الفقر أو الصحة أو الإسكان أو البيئة فإن الإدارة الحضرية لها دائمًا دور تمكيني حاسم لضمان أن قدرات وموارد المؤسسات

والأفراد تتناسب مع مسؤولياتهم ورغباتهم. التنمية الحضرية المستدامة غير ممكنة بدون إدارة حضرية فعالة متعددة المستويات - بما في ذلك الادارات المحلية والمجتمع المدني والحكومات الوطنية. خضعت الحكومات لاختبارات شديدة منذ عام 2020، مما يعني أن الوقت قد حان لإعادة التفكير في الإدارة الحضرية ووضع المدن على طريق سيناريو مستقبلي متفائل.

## النتائج الرئيسية

**نهج العدالة المكانية ضروري للاستجابة للصدمات:** لقد ثبت أن نهج العدالة المكانية الذي يشمل السكان المعرضين للخطر في صنع القرار ضروري في الاستجابة للصدمات العالمية في المستقبل. كانت المدن التي تتمتع بتوزيع أكثر إنصافًا ويتمكن سكانها من الوصول بتساوٍ و عدالة للخدمات الأساسية هي في حقيقة الأمر أكثر قدرة على حماية المجتمعات الضعيفة والمعرضة لمخاطر عالية من جائحة كورونا. و المدن التي تتمتع اداراتها المحلية بمزيد من الاستقلالية هي في وضع أفضل للاستجابة لأزمة الرعاية الصحية من خلال المعرفة السياقية وتجربة الأساليب المختلفة وتقديم الخدمات.

**أدت جائحة كورونا إلى تسريع عملية رقمنة الحوكمة الحضرية:** تطلبت عمليات الإغلاق من الحكومات زيادة استخدامها بسرعة للتكنولوجيا الرقمية لإجراء الوظائف الأساسية. يوفر هذا الاتجاه فرصًا لمستقبل الحوكمة الحضرية حيث يمكن للحكومات و الادارات

المحلية استخدام تقنيات جديدة لجعل جمع البيانات أكثر موثوقية، وتوفير المزيد من البيانات المفتوحة، والتواصل بشكل أفضل مع السكان وتحسين تقديم الخدمات. لكن المدن تتحمل أيضًا مسؤولية التحكم في كيفية استخدام التقنيات الجديدة والعمل على القضاء على الفجوة الرقمية مع حماية سلامة وخصوصية السكان.

**تتزايد دبلوماسية المدن و أدوارها لدعم الحكومات:** تعيد المدن والادارات المحلية تأكيد وجودها على المسرح وتكمل و تدعم أدوار الحكومات الوطنية التي تفتقر إلى الأطر الفعالة. و توفر دبلوماسية المدن وشبكات المدن الدولية فرصة ناشئة للمدن من جميع الأحجام والمناطق الجغرافية للتعامل مع المنظمات الدولية عن طريق حكوماتها و تساهم في دعم الحكومات الوطنية في تبادل الخبرات والتعلم من التجارب الاقليمية و الدولية لتكييف نهج الحوكمة مع تطور التحديات المستقبلية.

**يستمر الافتقار إلى القدرات البشرية والمالية في إجهاد التحضر المستدام:** تفتقر المدن -ولا سيما في البلدان النامية- إلى القدرة الكافية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. ويحد نقص الموارد والمهنيين المدربين من القدرة اللازمة لتنفيذ التغييرات التحويلية الضرورية. يعتمد مستقبل الحوكمة متعددة المستويات على اللامركزية الفعالة في تحسين و دعم صنع القرار وتعزيز الاستقلال

المالي المحلي وتعزيز الروابط بين السياسات الحضرية الوطنية والمدن.

**المجتمع المدني يدعم العملية التشاركية :** بينما تساهم العديد من المدن في عمليات تشاركية مبتكرة على الصعيد العالمي تتقلص مساحة مساهمة المجتمع المدني بالرغم من ان المجتمع المدني و القطاع الثالث و الجامعات و مراكز البحوث تدعم التشاركية و تحسين مستويات المساهمة المجتمعية للتصدي للتحديات التنموية.

## الرسائل الرئيسية

**يجب أن تضفي الإدارة الحضرية المستقبلية الطابع المؤسسي على عقلية التخطيط للصدمات والازمات:** لكي تكون الإدارة الحضرية مستعدة لعصر الازمات والاضطرابات الاقتصادية العالمية فإنها تتطلب إجراءات تعاونية ومتضافرة لإعداد العمليات والأنظمة التي يمكنها الصمود والتعافي من تلك الازمات و الصدمات بطريقة فعالة وشاملة. هناك حاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على أطر التخطيط التي تتضمن الازمات و الاضطرابات كعنصر مركزي والتعلم من الصدمات والتحديات السابقة. تحتاج الإدارة المحلية الفعالة متعددة المستويات للاضطرابات و الازمات إلى موازنة الأطر القانونية

الواضحة مع نهج مرن للشراكات الجديدة والتعاون والتضامن والعمل الجماعي بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

**إن الحاجة إلى بناء الثقة وشرعية المؤسسات أمر بالغ الأهمية لمستقبل الحوكمة الحضرية:** مع الارتفاع المتوقع في الصدمات العالمية بما في ذلك أزمات المناخ والأمن والصحة العامة فإن الحاجة إلى تكامل ادوار المؤسسات أمر بالغ الأهمية. و مع وجود مدن أكبر من أي وقت مضى زادت المتطلبات الحضرية و تداخلت الادوار بين الحكومات و الادارات المحلية. ان التواصل الفعال وفرص المشاركة الهادفة وهياكل المساءلة المدمجة في علاقات الحوكمة المتكاملة ضرورية للغاية. وفي ضوء رقمنة الحوكمة الحضرية يجب أن يكون الحفاظ على خصوصية وأمن البيانات أولوية مشتركة.

**يعتمد مستقبل الادارة المحلية الفعالة على إدارة حضرية جيدة :** من المتوقع أن تنمو المناطق الحضرية المستقبلية لتواجه التحديات الجديدة على الصعيد التنموي و الاقتصادي و الاجتماعي الأمر الذي يتطلب حوكمة حضرية وأطراً إدارية جديدة و مبتكرة وقابلة للتكيف. أظهرت حوكمة المدن ذات الأطر المؤسسية القدرة على تحسين التنسيق وإشراك المجتمعات الثانوية والريفية وخلق مناهج تعاونية في جهود التخفيف والتكيف والتعافي. ومع ذلك فإن مستقبل الادارة الحضر متعدد: لا يوجد نموذج حضري واحد للادارة المحلية الكفؤة يعمل في كل مكان و في جميع الظروف. تحتاج إدارة العاصمة إلى ادارة

مؤسسية مناسبة لدورها الوطني و تمثيلها للدولة وأدوار و قدرات و موارد تفي بمسؤولياتها كعاصمة بينما لا تحتاج المدن و المناطق الأخرى لهذه الادوار و القدرات.

**ينبغي للحكومات الوطنية أن تمكِّن الادارات المحلية من تحسين تمويل المدن للاستجابة لتحديات التوسع الحضري:** ينبغي أن تستجيب النماذج الفعالة للحكم التعاوني والتمويل والتنمية المتكاملة للظروف والاحتياجات المستقبلية المتغيرة باستمرار. و يجب على المديرين الماليين في الادارات المحلية و المدن وضع أفضل الممارسات المعيارية بالمظلة في سياقات غير مناسبة. و تتطلب التنمية الحضرية المستدامة إدارة مالية شاملة وسياقية محددة تشمل مصادر متنوعة للتمويل. و تلعب اللوائح التنظيمية الوطنية الأكثر وضوحًا والحوكمة اللامركزية دورًا هامًا في التمكين لمستقبل حضري ميسر ماليًا، مما يجعل التحويلات إلى الادارات المحلية أكثر انتظامًا ويسمح للمدن بالاقتراض وإصدار السندات.

**يعتمد مستقبل تقديم الخدمات العادلة على الحوكمة من خلال أساليب الإنتاج المشترك مع أصحاب المصلحة المعنيين:** إن تحقيق نتائج عادلة مع احترام حقوق الإنسان ورفاهية السكان سيتطلب من صانعي السياسات الحضرية إعادة تصور علاقتهم مع الجمهور. تحتاج الحكومات إلى الاعتناء بسكان الأحياء الفقيرة ومنظماتهم والاستثمار فيهم كشركاء حقيقيين في التنمية. و يجب إيلاء

اهتمام خاص للمجموعات الممثلة تمثيلا ناقصاً والمشاركة في وضع استراتيجيات مثل إعادة تطوير الاحياء العشوائية وأشكال الإنتاج المشترك للخدمات الحضرية. و للمجتمع المدني و المؤسسات الاهلية و غير الربحية أدوار مختلفة - كمقدم للخدمات، وداعم للبرامج التنموية في المناطق و المدن - ويحتاج مستقبل الحوكمة الحضرية إلى ضمان أن يعكس التنظيم بشكل أفضل الادوار المختلفة التي يلعبونها في المجتمع.

# ( ٨ )

# الابتكار والتقنية و الاقتصاد الرقمي: نحو مستقبل حضري قائم على المعرفة

يرتبط التقدم في التقنية و الرقمنة للمناطق الحضرية ارتباطًا وثيقاً بجودة الحياة في المناطق الحضرية و سيكون مستقبل المدن قائماً على المعرفة و مدفوعًا إلى حد كبير بالابتكار والاستخدام الواسع للتكنولوجيات الجديدة ورقمنة جميع جوانب الحياة الحضرية تقريباً.

الابتكارات التكنولوجية تحدد توجهات القرن الحادي والعشرين التنموية و تمر المدن بموجة من الرقمنة التي تعيد تشكيل طريقة

عيش سكان المدن وعملهم وتعلمهم ولعبهم و أنماط معيشتهم. تحمل التكنولوجيا وعدًا كبيراً لتحسين سبل العيش في المناطق الحضرية، ولكن هناك أيضًا مخاطر من أن تكنولوجيا المدن الذكية سوف تغزو الخصوصية. و في غضون ذلك تتنافس المدن على الأعمال القائمة على الابتكار في سباق سيخلق فائزين وخاسرين في المستقبل الحضري.

## النتائج الرئيسية

**يلعب الابتكار والتكنولوجيا دورًا مركزيًا بشكل متزايد في التخطيط للمستقبل الحضري:** ينشأ هذا من التقدم السريع في التطورات التكنولوجية و تسارع وتيرة التحضر وحجم التحديات الحضرية التي تتطلب استجابات منهجية. يمتد الابتكار الحضري إلى ما وراء التكنولوجيا: فهو يشمل أيضًا الابتكار الاجتماعي والتنظيمي الذي يعترف بالمساهمة المهمة للمنظمات المدنية و المبادرات المجتمعية لتعزيز و استدامة التنمية الحضرية و تطوير الادارة المحلية الفعالة و الأكثر انفتاحًا وتعاوناً و تكاملاً.

**تعمل الرقمنة والأتمتة على تحول الاقتصادات الحضرية:** قد تستفيد المدن الصغيرة ومناطق الضواحي من التحول نحو العمل الهجين (الذي تسارعه جائحة كورونا). و قد تكون المدن الأكبر حجمًا أقل تعرضًا لتأثيرات الأتمتة نظرًا لتركيز المهنيين ذوي المهارات العالية. و يمكن توقع تغييرات كبيرة في مزيج الوظائف الشاغرة في الاقتصاد

الحضري في كل من البلدان المتقدمة والنامية. و تقدم بعض المدن برامج إعادة التأهيل لإعداد السكان لمستقبل العمل و توفر الرقمنة فرصاً كبيرة لتسريع تنمية القدرات البشرية.

**تؤدي الحاجة الملحة لإزالة الكربون من الاقتصادات الحضرية إلى تقارب التقنيات الخضراء والذكية:** تتمثل الميزة الرئيسية للتقنيات البيئية الذكية في ملاءمتها للتصاميم المعيارية المرنة والتكيفات المحلية. و تشمل الفوائد إنتاج الطاقة المستدامة وتحسين المرونة والحوافز المالية. ويسلط هذا الاتجاه نحو المزيد من التطبيقات المحلية الضوءَ على أهمية الشراكات على أرض الواقع والمشاركة المجتمعية التنموية الفاعلة.

**يشهد العالم نمواً سريعاً و كثيفاً في الطلب على تكنولوجيا المدن الذكية:** من المتوقع أن يزداد الطلب على أنظمة وحلول المدن الذكية سنويًا بنسبة 25 في المائة و بقيمة سوقية إجمالية تبلغ حوالي 517 مليار دولار أمريكي. هذا مدفوع من قبل الحكومات التي تستثمر في التكنولوجيا لتلبية متطلبات عالم آخذ في التحضر. يعتمد هذا أيضًا على التطورات السريعة في التقنيات الرقمية والمتصلة وانتشارها في كل مكان في الحياة اليومية. وتتجلى السرعة التي تتبنى بها المدن التكنولوجيا الذكية من خلال الطلب القوي على تقنية إنترنت الأشياء مع توقعات نمو سنوي تزيد عن 20 في المائة للسنوات القادمة. وبالمثل ، من المتوقع أن تنمو تقنية البلوكتشين بأكثر من 30 في المائة في السنوات القليلة المقبلة. ويتم نشر تقنيات الذكاء

الاصطناعي بشكل متزايد من قبل الادارات البلدية في شكل وكلاء افتراضيين مثل روبوتات المحادثة و تقديم الخدمات و تطوير المنتجات الحضرية.

**يخاطر التقدم التكنولوجي بتفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الحالية:** تميل الفجوة الرقمية إلى التأثير سلبًا على النساء وكبار السن والأقليات العرقية والمهاجرين بشكل أكثر حدة. ويمكن للمدن التخفيف من ذلك من خلال اتخاذ تدابير تشمل توفير الوصول إلى الإنترنت بتكلفة معقولة، والتدريب على المهارات ودعم المجتمع. و يحدث الانقسام البيئي عندما تفيد مبادرات الاستدامة الحضرية سكان الطبقة الوسطى بشكل غير متناسب. تواجه المدن سلسلة من المشكلات الأخلاقية والقانونية والتقنية المعقدة من خلال إدخال تقنيات رائدة مثل الطائرات بدون طيار والمركبات ذاتية القيادة. و هذا يتطلب تقييم دقيق حيث يتم وضع العديد من المبادرات للتخفيف من مخاطر الرقمنة وغيرها من الابتكارات التكنولوجية.

## الرسائل الرئيسية

**يجب تكييف ممارسات الابتكار مع السياقات المحلية:** قد تحتاج المدن الصغيرة والمدن في البلدان النامية إلى مناهج بديلة للابتكار أكثر

من تلك التي تتبعها مدن العالم والمناطق الحضرية الكبرى. و يمكن للمدن استخدام قوتها الجماعية لتعزيز ثقافة الابتكار مع التركيز على مواجهة التحديات الحضرية الرئيسية. و يجب التعامل مع الابتكار على نطاق أوسع من البحث والتطوير التقليديين من خلال إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني و الجامعات و مراكز البحوث. و يمكن لأمانات المدن و الادارات المحلية لصفة عامة أن تكون مثالاً يحتذى به، و يتجلى ذلك من خلال الابتكار في التخطيط واتخاذ القرار بشكل أكثر انفتاحاً وتعاوناً وشمولية.

**يجب أن تتبنى الادارات المحلية في المدن تقنية منخفضة الكربون تخفف من الآثار البيئية السلبية:** إن الجمع بين التقنيات الخضراء والذكية يخلق فرصًا جديدة للأنظمة والتطبيقات الصغيرة الحجم والشبكات الصغيرة والوحدات النمطية والمرنة. و إلى جانب قدرتها النسبية على تحمل التكاليف يمكن أن يفيد ذلك المجتمعات والبلدات والمدن ذات الموارد المالية والبنية التحتية المحدودة، لكن تظل المدن بحاجة إلى النظر في العوامل الخارجية البيئية السلبية عند الاستثمار في التقنيات منخفضة الكربون والتقنيات الرقمية والمتصلة. ويشمل ذلك المشكلات البيئية المرتبطة بتعدين العناصر الأرضية النادرة (مثل الليثيوم للبطاريات) والنفايات الإلكترونية السامة والاستهلاك العالي للطاقة لبعض التقنيات (مثل البلوكتشاين).

**تحتاج الحكومات المحلية إلى إعداد اقتصاداتها لتأثيرات الأتمتة المتقدمة والرقمنة:** وهذا يشمل اتباع نهج نشط للمنصات الرقمية مع التنظيم المناسب لمعالجة مشكلة العمل غير المستقر. هناك أجندة مهمة لتطوير المهارات والتدريب و التأهيل و تنمية القدرات البشرية لمواجهة خطر تزايد التفاوتات الاجتماعية والاستبعاد الناشئ عن التقدم التكنولوجي. و من المهم أن يركز هذا بشكل خاص على أولئك الذين هم على الجانب الخطأ من الفجوات الرقمية والبيئية. يمكن أن يكون حشد أعضاء المجتمع كمدربين مفيداً في المناطق العشوائية او البرامج التأهيلية.

**يمكن للمدن استخدام المنصات و التطبيقات الرقمية بشكل مبتكر لتحسين تقديم الخدمات العامة واتخاذ القرارات المحلية:** لتجنب الاتصال من أعلى إلى أسفل والاتصال أحادي الاتجاه يجب أن تكون الأدوات الرقمية شاملة وتكاملية وتمكينية لجميع فئات المجتمع بما في ذلك الاطفال و كبار السن و الأميين قدر الامكان.

يجب أن يتماشى استخدامها مع هياكل وعمليات صنع القرار الأوسع. في حين أن التحكم التكنولوجي الكامل قد يكون بعيد المنال فإن الادارات المحلية في المدن لديها الفرصة والمسؤولية للمشاركة في تحديد كيفية تصميم الابتكار والتكنولوجيا للمدن وتطبيقهما فيها.

وينبغي أن يشرعوا ويشاركوا في تقييمات التكنولوجيا، وأن يشركوا أصحاب المصلحة الحضريين الآخرين في هذه العملية.

# (٩)

# بناء المرونة من أجل مستقبل حضري مستدام

سيواجه أي سيناريو للتحديات الحضرية القادمة للمدن صدمات وضغوطات غير متوقعة. فهل ستنهار مدينة معينة مثل بيت من ورق أم تصمد أمام أي مستقبل لا يمكن التنبؤ به يأتي في طريقها؟ تكمن الإجابة على هذا السؤال في مرونة المدينة، وهي القدرة الكامنة للتعامل مع الصدمات و التعافي منها. والرسالة الرئيسية هنا هي أن بناء المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية -بما في ذلك الهياكل الحكومية المؤسساتية المناسبة - يجب أن يكون في صميم مستقبل المدن.

تمتلك المدن التي يتم التخطيط لها وإدارتها وتمويلها جيداً أساساً قوياً للاستعداد لمثل هذه التهديدات المستقبلية غير المعروفة. وعلاوة على ذلك فإن المدن الشاملة اجتماعياً والتي تعمل لصالح جميع سكانها هي أيضاً في وضع أفضل لمواجهة التحديات البيئية و

تحديات الصحة العامة والاقتصادية والاجتماعية وأي نوع آخر من الصدمات أو الإجهاد، حيث أن المدن لا تقل قوة عن أضعف حلقاتها.

## النتائج الرئيسية

**تبنى تفكير المرونة لعقلية "إعادة البناء بشكل مختلف":** تستمر المدارس الفكرية حول المرونة الحضرية في التطور وتؤكد على أهمية التغيير الإيجابي في عمليات التعافي للحد من الفقر وعدم المساواة في المناطق الحضرية كمحددات رئيسية للضعف والتعرض للمخاطر. وهذا يعني معالجة اللامساواة والظلم المكاني والبيئي وكذلك الاجتماعي الذي ينعكس في البيئة العمرانية الحضرية.

**يمكن لممارسي المرونة الاستفادة من العديد من أطر التشخيص والمراقبة والتقييم:** أكثر هذه الأدوات استخداماً هو مؤشر مرونة المدن. تدرس هذه الأطر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للصمود. ومع ذلك فإن معالجة هذه الأبعاد بشكل منفصل يخاطر بالمقايضات غير المتكافئة ويتطلب سياسة وممارسات متكاملة وشاملة لتعظيم القيمة المضافة و توفير آفاق النجاح كما تم التأكيد عليه من خلال تحليل الحكم الرشيد والسياسات والتخطيط المتكامل والشامل.

**لا يوجد (خط إما / أو) فاصل بين التغيير التدريجي والتغيير التحولي في المناطق الحضرية و المدن:** إذا كان السياق الحالي قد منع بوضوح تسريع الخُطى إلى التكيف التحويلي الشمولي، فمن غير المرجح أن يحدث هذا التحول الحضري فجأة. تصبح خطط التحول الحضري مبعثرة ويتم البدء بها دون إصلاح جوهري أو إعادة تنظيم مؤسسات و دون تعزيز عمليات الحوكمة و المساءلة. و علاوة على ذلك غالبًا ما تكون هذه التغييرات معقدة وفوضوية وبطيئة.
وعلى العكس من ذلك يمكن تحقيق مكاسب جوهرية في ظل الترتيبات القائمة على التحول المنضبط على نطاق واسع والتي يتم الترويج لها من قبل أنصار مناسبين من المسؤولين و لا تتطلب إعادة اختراع مؤسسي غير واقعي كشرط مسبق.

**يتطور العلم والتكنولوجيا بسرعة ويفتحان إمكانيات جديدة للتغيير الإيجابي:** ومع ذلك ، غالبًا ما يتم التغاضي عن أبعاد العدالة والإنصاف لمثل هذا النشر التكنولوجي. و يطرح هذا النهج أسئلة من قبيل: من الذي يستفيد ومن يعاني عند فرض القيود؟ إن تكاليف وفوائد تقنيات محددة أو حزمة كاملة تعتمد على التكنولوجيا مثل المدن الذكية عند تقديمها في سياقات معينة تحتاج إلى إدراج واضح في التخطيط و منهجية مناسبة لاتخاذ القرار والمراقبة.

**يتطلب بناء القدرة على الصمود الحضري الفعال التعميم عبر الحكومة المحلية:** لا يمكن تنفيذ سياسات استباقية لتغير المناخ

وقابلية التأثر والحد من مخاطر الكوارث والاستجابة للأوبئة كإضافات لأعمال أخرى أو تركز في إدارة واحدة محددة، ولكن يجب أن يتم دمجها في خطط العمل التي يصل مداها لخمس او عشر سنوات و تشمل الخطط التحولية معايير التصميم لجميع الإدارات على مستوى المدن و المناطق الحضرية. و في المقابل يتطلب ذلك تصميماً وتخطيطًا استشرافيًا فعالاً وأطراً للتخطيط تأخذ في الاعتبار التوقعات المحلية للظروف المناخية والبيئية والصحية العامة المستقبلية بحيث يتم بناء البنية التحتية والمباني والخدمات أو تعديلها وفقاً للمعايير المناسبة لتحمل أفضل التقديرات للظروف التي ستسود على مدى العقود القادمة.

## الرسائل الرئيسية

**لدى الحكومات بالفعل خارطة طريق للمرونة الحضرية في أجندة التنمية المستدامة العالمية:** وضع النظام متعدد الأطراف إطاراً لتحقيق المرونة الحضرية في شكل أهداف التنمية المستدامة، والأجندة الحضرية الجديدة، وإطار موثوق للحد من مخاطر الكوارث. جدول الأعمال تراكمي يبني على الانجازات و الاتفاقيات الدولية و الاقليمية. وتوفر هذه الوثائق معًا إطارًا متماسكًا للعمل المتكامل متعدد المستويات الذي يعترف بأهمية الكيانات الوطنية و المحلية في بناء المرونة للمدن.

**يجب أن يكون بناء المرونة الحضرية الموضوعية متعدد القطاعات ومتعدد الأبعاد ومتعدد الشركاء:** إن عملية جعل المدن أكثر مرونة لا تعمل إلا إذا كانت تطلعية واستباقية وتشمل جميع أصحاب المصلحة (بما في ذلك المهمشين والفقراء). كما أنها توفر استثمارًا متكاملًا في التأهب وإعادة البناء بشكل مختلف، وليس فقط إعادة البناء، أو إعادة البناء بشكل أفضل على غرار نفس الخطوط التي تديم عدم المساواة والظلم الاجتماعي الحاليين. ومن ثم كما هو الحال مع الاستدامة فإن المرونة تتعلق بزيادة الإنصاف مع الحد من الفقر و البطالة و الظواهر المرتبطة بها.

**يجب على صانعي السياسات مطابقة تقييمات المخاطر الحضرية بالحلول المناسبة:** تواجه المدن مجموعة متنوعة من المخاطر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأوبئة وتغير المناخ ويجب إنشاء تقييمات دقيقة ومحلية ومحدودة النطاق لهذه التهديدات. ولكن دون اتخاذ خطوات علاجية مناسبة فان المدن تخاطر بترك مواطنيها في حالة من اليأس. علاوة على ذلك يجب أن تتماشى الخطط والتدخلات قصيرة المدى مع تلك الخطط والتدخلات على المدى المتوسط والطويل، وهي الآفاق الزمنية المناسبة لمعالجة التفاوتات الهيكلية و تشمل تحديات مثل بناء الاستدامة والمرونة.

**يجب أن تعطي رؤية وتنفيذ خطط المرونة الحضرية الأولوية للمجتمعات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً:** تواجه هذه الفئات من سكان المناطق الحضرية وطأة المخاطر حيث يتم تقييدهم في كثير من

الأحـيان في الأراضي الحضرية الأقـل جـاذبـية والأكثر خـطورة. يـعاني هـؤلاء الـسكان بـشكل غير مـتناسـب مـن سـلاسـل مـتتالـية مـن الآثـار الـمتكررة والشـديـدة في كثير مـن الأحـيان والتي تـزيـد مـن ضـعفهم مـن خلال تقويض أصولهم وقدرتهم على الصمود.

**لـن يـنجح بـناء الـمرونـة الحضرية دون مـشاركـة الـمجتمع:** الـمرونـة ليسـت عـملية مـن أعلى إلى أسـفل بـل هي عـملية مـن أسـفل إلى أعلى، وأي جهـد لإعـداد خـطط الـمرونـة أو صـياغـة السـياسـات أو تـنفيذ المشاريـع سيكون له احتمالات أكبر للنجاح إذا تم تنفيذها باستخدام تـشاركـية نشـطة الأسـاليـب بـحيث يـشارك جـميع الـسكان وأصـحاب الـمصلحة في التخـطيط واتـخاذ الـقرار مـن خـلال الإنـتاج المشـترك والتصميم المشترك للمرونة سيطور السكان إحساساً مشتركاً بالملكية جنبًا إلى جنب مع الادارة المحلية.

المهندس صالح الرشيد الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة و المشاعر المقدسة في حفل تدشين حي حراء الثقافي

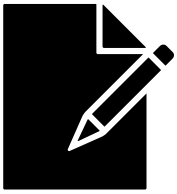

■ تمت الترجمة بالاستعانة بمنصة ترجمة آلية مع تصرف لا يخل بالمعنى، و قام المترجم بتلخيص التقرير و اعادة الصياغة للاستفادة منه ضمن مشروع ترجمة مليون كلمة نافعة حتى نهاية ٢٠٢٥

■ للاطلاع على نسخة من تقرير تصور مستقبل المدن باللغة الانجليزية:

https://unhabitat.org/world-cities-report-2022-envisaging-the-future-of-cities

تحرير و ترجمة :

## المهندس عبدالله بن ابراهيم الرخيص

رئيس مجلس ادارة معهد المدينة
عضو مجلس التنمية الدولية في جامعة هارفارد
عضو مجلس ادارة هيئة تطوير منطقة حائل
عضو مجلس ادارة معهد الادارة العامة
زميل مركز هارفارد بلوميبرج لقيادات المدن
زميل مجموعة الرؤساء التنفيذيون للمدن CEOs for City

https://www.hks.harvard.edu/centers/cid/about-cid/people/GDC